

رأس ومبارى، تخطيط وتنظيم للمنتاج الزراعي

١-٢ - ماهية التخطيط :

تطلق عبارة التخطيط الاقتصادي على عملية وضع التصاميم والمخططات التي ترسم المسار المقبل للتطويرات الاقتصادية والاجتماعية كما يريدتها المجتمع ومبادئه السياسية . وهو الوسيلة العلمية التي تضمن استخدام الموارد الوطنية بطريقة علمية، وعملية تهدف الى خير المجموع ورفاهية المواطنين، واسلوب لنقل المجتمع من التخلف الى الازدهار والحضارة .

والتخطيط الى جانب تميزه بصفة الواقعية، فهو يتميز بصفة اساسية اخرى هي صفة الشمول . اي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون اخر ولا على قطاع دون اخر، ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة وانما ينبغي ان نصل اليه بالتدريج المخطط .

كل بلد يختار حسب ظروفه الموضوعية والذاتية، شكل ووظيفة التنظيم الاداري، الذي يضمن له اعلى فعالية واكبر كفاءة للعملية التخطيطية، والقرار التخطيطي خلال المرحلة التي يجتازها من تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

والعمل التخطيطي الشامل يستدعي ان تكون اجزاء الخطة الشاملة متكاملة عضويا، وان تشكل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومبررة علميا مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الاولويات المخططة .

الاهداف العامة ورفع مستوى الشعوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

كما ذكرنا انفا، فقد نشأ التخطيط كعلم مع ولادة الاقتصاد الاشتراكي، وهو يشكل جزءا اساسيا وجوهريا من هذا الاقتصاد .

ففي ظل الملكية الجماعية لوسائل الانتاج يمكن وضع خطة اقتصادية شاملة لقطاعات الاقتصاد الوطني هدفها الاستغلال الامثل لوسائل الانتاج والموارد الاقتصادية المتاحة . والتخطيط لم يعد مقتصرا على البلدان الاشتراكية سابقا، فقد انتقل الى البلدان النامية واصبح بالنسبة اليها الاداة الرئيسية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وباعتبار القطر العربي السوري من عداد الدول النامية، فقد اخذ بمبادئ التخطيط العلمي. سوف نستعرض تاريخ وتطور التخطيط في القطر عند التحدث عن واقع التخطيط الزراعي في الفصل الاخير .

كما ان فكرة التخطيط قد امتدت الى البلدان الرأسمالية، وانتشرت فيها كجزء من اهتمامها بالتنمية الاقتصادية .

٢-٤- المبادئ العامة للتخطيط :

بشكل عام يمكن استعراض المبادئ العامة التالية للتخطيط ، التي تسري عند وضع الخطط في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، التي لا يمكن الاستغناء عنها :

١ - تحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية :

هنا يجب وضع المهام الرئيسية للخطة واختيار الحلقات الرائدة في الاقتصاد ، التي يوضح تنفيذها طريق ، ومجرى التنمية الاقتصادية العامة .

اختيار الحلقة الرئيسية في سلسلة الاجراءات العامة الرامية الى تنمية الاقتصاد في الفترة المخطط لها وتضمينها في الخطط المستقبلية والحارية، يعني التحديد العلمي للاجراءات الرئيسية الحاسمة بالنسبة لوضع معين، التي سيؤدي تنفيذها الى تنفيذ

الاهداف العامة ورفع مستوى الشعوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

كما ذكرنا انفا، فقد نشأ التخطيط كعلم مع ولادة الاقتصاد الاشتراكي، وهو يشكل جزءا اساسيا وجوهريا من هذا الاقتصاد .

ففي ظل الملكية الجماعية لوسائل الانتاج يمكن وضع خطة اقتصادية شاملة لقطاعات الاقتصاد الوطني هدفها الاستغلال الامثل لوسائل الانتاج وللموارد الاقتصادية المتاحة . والتخطيط لم يعد مقتصرًا على البلدان الاشتراكية سابقا، فقد انتقل الى البلدان النامية واصبح بالنسبة اليها الاداة الرئيسية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وباعتبار القطر العربي السوري من عداد الدول النامية، فقد اخذ بمبادئ التخطيط العلمي. سوف نستعرض تاريخ وتطور التخطيط في القطر عند التحدث عن واقع التخطيط الزراعي في الفصل الاخير .

كما ان فكرة التخطيط قد امتدت الى البلدان الرأسمالية، وانتشرت فيها كجزء من اهتمامها بالتنمية الاقتصادية .

٢-٤- المبادئ العامة للتخطيط :

بشكل عام يمكن استعراض المبادئ العامة التالية للتخطيط ، التي تسري عند وضع الخطط في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، التي لا يمكن الاستغناء عنها :

١ - تحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية :

هنا يجب وضع المهام الرئيسية للخطة واختيار الحلقات الرائدة في الاقتصاد ، التي يوضح تنفيذها طريق ، ومجرى التنمية الاقتصادية العامة .

اختيار الحلقة الرئيسية في سلسلة الاجراءات العامة الرامية الى تنمية الاقتصاد في الفترة المخطط لها وتضمينها في الخطط المستقبلية والجارية ، يعني التحديد العلمي للاجراءات الرئيسية الحاسمة بالنسبة لوضع معين، التي سيؤدي تنفيذها الى تنفيذ

جميع المهام لاستمرار تنمية مجمل الاقتصاد وكل فرع من فروع ،
واقصاد كل وحدة انتاحية فيه .

تحديد المهام الاقتصادية الرئيسية للتنمية يجب ان يتم
على اساس تحليل شامل لسير تنفيذ الخطة السابقة ، والكشف عن
الامكانيات الجديدة للتنمية الاقتصادية عن طريق استخدام الطرق
التقنية المتقدمة .

٢ - تحقيق الترابط والتكامل والشمول بين مختلف جوانب
التنمية الاقتصادية وبين اجزاء الخطة .

فالخطة الاقتصادية يجب ان تكون واحدة ومتناسقة بجميع
اجزائها ومترابطة على اساس تناسب علمي يتم الوصول اليه عن
طريق استخدام مختلف الموازين الحسابية ، وضرورة مراعاة هذا
المبدأ الهام تنبثق من ان جميع الفروع الاقتصادية مترابطة مع
بعضها البعض ، فالعلاقة وثيقة جدا بين الزراعة والصناعة ، فمناعة
النسيج مثلا لا يمكن ان تتطور بنجاح بمعزل عن الانتاج الزراعي ،
الذي يقدم المواد الاولى لها كالقطن والكتان مثلا .

اذا تضمنت الخطة اجراءات لانشاء معامل جديدة للسكر ،
او زيادة طاقات العمل ، او المعامل القائمة ، فلا بد ان يرتبط
ذلك باجراءات اخرى لتكوين مناطق زراعية ملائمة لانتاج المادة
الاولية لهذه المعامل ، وزيادة المساحات المزروعة بالشوندرالسكري .

اذا كانت الخطة تهدف الى تطوير انتاج الحبوب ، فلا بد
ان تلحظ الى جانب ذلك تشييد صوامع للحبوب لتخزين المحصول ، وأن
تزيد من طاقات المطاحن القائمة ، او اقامة مطاحن جديدة .

لتنفيذ جميع هذه المهام يفترض ان تكون قد اخذت
بالحسبان عند وضع الخطة الروابط والعلاقات الاقتصادية بين الزراعة
والفروع الصناعية التحويلية الموافقة ، والنقل والتخزين .. وغيرها .

أيضا عند الرغبة مثلا في زيادة الانتاج الحيواني من خلال
وضع خطط مستقبلية طويلة الامل ، يجب ان تأخذ هذه الخطط بعين

الاعتبار ضرورة وضع خطة تضمن زيادة المساحات المزروعة بالاعلاف وتوفير مصادر علفية اضافية .

ان ايجاد التناسب في الاقتصاد يعني ضرورة استخدام القوانين الاقتصادية الموضوعية ، ويقضي هذا المبدأ بوضع النسب بين الانتاج والاستهلاك ، وبين فرعي انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك ، وبين الزراعة والصناعة ، كما جاء اعلاه ، وبين ميداني الانتاج المادي وغير المادي .

٢ - الديمقراطية المركزية في التخطيط :

(يجب ان تكون وجهات النظر بين الادارة الحكومية والمركزية وبين الادارات ذات المستوى الأدنى متطابقة) هذا المبدأ يوثق على العلاقة بين الادارة الحكومية المركزية وادارة الوحدات الانتاجية من جهة ، وعلى العلاقة بين ادارات الوحدات الانتاجية واقسام وفرق الانتاج من جهة اخرى .

(يتحقق هذا المبدأ في العملية التخطيطية اثناء وضع الخطة من خلال مناقشة الخطة ومواءماتها بصورة ديمقراطية .

مثلا اهم شرط لوضع وتنفيذ خطط متكاملة وواقعية في القطاع الزراعي هو مساهمة الفلاحين والعمال الزراعيين الديمقراطية في الادارة والتخطيط .

هذه المساهمة تتم عبر اللجان الادارية والتنظيمية المختلفة ، وهذه اللجان تنجز خطوات مهمة في انجاز العملية التخطيطية . والخطوات المتبقية لانجاز الخطة تساهم بها لجان خاصة بذلك ، مثل لجنة المعايير والمقاييس التي تضع مقترحاتها لتعديل او تغيير بعض المعاييس او المقاييس في ضوء التطور العلمي والتقني الحاصل .

يتمثل مبدأ الديمقراطية في فرق العمل الانتاجية عن طريق مناقشة مسودات الخطط بديمقراطية . حيث يستطيع كل فرد من افراد الفرق الانتاجية معرفة مقدار مساهمته مستقبلا في تنفيذ الخطة الموضوعية ، لانه ساهم بشكل فعال في صياغة اهدافها .

ان القوانين والانظمة تحدد مقدار مساهمة ادارات الوحدات الانتاجية وقدراتها في انجاز مهمات الخطة . حيث ان هذه القوانين والانظمة تحدد السير الزمني للعملية التخطيطية (الحصول على مهمات الخطة ، الحصول على شروط الخطة ، تسليم بيانات الخطة ومسودات الخطة تسلم الخطة ... الخ) .

داخل الوحدات الانتاجية للانتاج النباتي والحيواني وفي المستويات الادارية المختلفة ، تلقى على عاتق هذه المستويات الادارية جملة من المهام الواجب ان تقوم بها اثناء سير العملية التخطيطية .

هذه المهام والواجبات محددة في دستور وانظمة الوحدات الانتاجية . مثلا اهم المهام والواجبات التي يجب على الوحدات الانتاجية القيام بها اثناء سير العملية التخطيطية ووضع الخطط السنوية التالي :

١ - ادارة وتنظيم العملية التخطيطية بشكل موحد في جميع المستويات الادارية (الوحدة الانتاجية ، الاقسام والفرع الانتاجية ، فرق العمل الانتاجية المتخصصة وغير المتخصصة) .

٢ - يجب على ادارة الوحدة الانتاجية ان تعلم الفلاحين والعمال الزراعيين بالمستوى الذي بلغته الادارة في عملية وضع الخطة وتشجيع تعاونهم في هذا المجال .

٣ - العمل على تسليم مهمات الخطة من قبل ادارة الوحدة الانتاجية الى ادارة الاقسام الانتاجية والى الفرق الانتاجية في الموعد المحدد لذلك .

٤ - تقوم ادارة الوحدة الانتاجية بالمصادقة على مسودات الخطط للاقسام والفرق الانتاجية .

٥ - على ادارة الوحدة الانتاجية ابلاغ السلطات الحكومية العليا عن وضع وحالة التخطيط والمستوى الذي بلغته في وضع الخطة .

٦ - العمل على خلق الترابط والتكامل بين خطط الفرق الانتاجية داخل الوحدات الانتاجية ، ايضا يجب ان يكون هناك ترابط

وتكامل بين خطط الفرق الانتاجية والخطة العامة للوحدة الانتاجية .

٧ - على ادارة الوحدة الانتاجية القيام بعقد اتفاقات التوريد والتسويق وغيرها لما لذلك من اهمية بالغة في تحقيق اهداف الخطة .

٨ - تقوم ادارة الوحدة الانتاجية بالدعوة لمختلف انسواء الاجتماعات من اجل التصويت على مسودات الخطط والخسطة النهائية .

٤ - مبدأ وحدة السياسة والاقتصاد مع افضلية الحل السياسي لجميع المسائل :

يعني هذا المبدأ بالنسبة للتخطيط ان على الخطط الاقتصادية أن تعكس برنامج الحزب القائد وسياسة الحكومة في كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي ، فكل تغير في السياسة العامة يجب ان يتبعه تغير في السياسة الاقتصادية ، وهذا يعني المراعاة الدائمة لوحدة المهام السياسية والاقتصادية ، التي تحدد لكل فترة تخطيطية .

هنا يفترض ان تكون توجيهات الحزب والحكومة عند وضع الخطط الاقتصادية قد اخذت في حسابها المهام المرحلية لعملية البناء الاقتصادي والحالة الدولية الراهنة ومستوى التطور الاقتصادي المحقق .

ان توجيهات السلطة السياسية تحدد الحلقات الرئيسية للخططة ، ومعدلات النمو في الفروع الاقتصادية وحجم الانتاج في أهم الفروع .

٥ - مبدأ العلمية في وضع الخطط :

يعني هذا المبدأ الاستخدام الشامل لمنجزات جميع العلوم وذلك عند وضع الخطط الاقتصادية ان كان داخل البلد الذي تعد له الخطة الاقتصادية او خارجه .

كما يجب ان يسبق وضع الخطة تحليل ودراسة عميقة للتجربة العملية في البلد، ولمنجزات الطليعيين في الانتاج والوحدات الانتاجية الطليعية .

التحليل العلمي للخطة يفترض مراعاة الظروف الواقعية للبلد والتجربة العملية المتراكمة . ويفترض هذا المبدأ الابتعاد عن كل وهم او تصور بعيد عن الواقعية ، فكل مهمة من المهمات التي تتضمنها الخطة الاقتصادية يجب ان تكون موافقة ومنبثقة عن الظروف الحقيقية الواقعية والا سيكون مصير الخطة الفشل .

في عملية التخطيط ، راعي يجب الاعتماد على القوانين الاقتصادية والاحتمالات العلمية والتقنية التي تؤثر وبدرجات متفاوتة في عمليات الانتاج في قطاعي الانتاج النباتي والحيواني .

فكل هدف اقتصادي في الخطة يجب تعليله اقتصاديا ، مع الاخذ بعين الاعتبار الامكانيات العلمية والتقنية المتاحة لتنفيذ الهدف .

ان تحقيق مبدأ العلمية في وضع الخطط يوءدي بدوره في الوصول الى خطط دقيقة وواقعية . والخطط الواقعية تعني تناسب اهداف الخطط مع الامكانيات المتوفرة .

٦ - مبدأ استمرارية التخطيط :

يفترض هذا المبدأ ان يكون التخطيط مستمرا ، فالخطط السنوية يجب ان تكون جزءا من الخطط المستقبلية متوسطة المدى ، والخطط متوسطة المدى يجب ان تكون تفصيلا وتحديد امحليا للتطورات المستقبلية بعيدة المدى ، وذلك في المستوى الاقتصادي الذي ينبغي الوصول اليه .

اضافة الى ذلك يقضي مبدأ استمرارية التخطيط بأن يبدأ باعداد الخطة التالية قبل انتهاء تنفيذ الخطة الجارية كي لا تكون هناك فترة انقطاع بين الخطتين .

٧ - التوفيق بين المصلحة العامة وبين المصلحة الجماعية والفردية

يفترض هذا المبدأ اولوية المصلحة العامة على المصلحة الجماعية والفردية ، غير انه يجب ان تراعى عند وضع اي خطة المصلحة الجماعية والمصلحة الفردية ، فتنفيذ اي خطة يتوقف على درجة توافق المصلحة الاجتماعية مع المصلحة الجماعية ومصلحة كل فرد من افراد المجتمع ، واي تفاوت بين هذه المصالح سيوءدي الى تدني كفاءة الانتاج الاجتماعي .

في حين ان التوفيق بينها سوف يزيد من هذه الكفاءة . ولهذا السبب بالذات يعتبر من الهمية بمكان توفير الحافز لزيادة اهتمام الجماعات وكل فرد من افراد المجتمع في النتاج المرتفع لعمله وفي تنفيذ كل مهمة من مهام الخطة .

٨ - مبدأ الزامية تنفيذ الخطط :

ان جميع الاهداف الواردة في الخطط الاقتصادية يجب ان تكون الزامية التنفيذ وتحمل صفة قانونية (القانون) بعد اقرارها وهنا يكمن الفرق بين مفهوم التخطيط الاقتصادي بمعناه العلمي والتنظيم الاقتصادي الذي تلجأ اليه الدول الرأسمالية في محاولتها ايجاد التوازن في النمو الاقتصادي وتجنب الازمات الاقتصادية والذي يطلقون عليه صفة التخطيط .

فالتخطيط بمفهومه العلمي يعني الزامية التنفيذ للاهداف الواردة في الخطة لجميع الوحدات الانتاجية والاجهزة الحكومية . اما الاهداف التي تتضمنها البرامج الحكومية في البلدان الرأسمالية والتي يصفونها بالخطط فانها لاتحمل اية صفة الزامية وتعتبر استشارية فقط، حتى ولو كانت الحكومة الرأسمالية تتخذ الاجراءات الكثيرة والمتعددة مثل سياسة الاعتماد والتسليف ، سياسة المشتريات والتوصيات الحكومية وسياسة الاجور والسياسة الضريبية ، وسياسة الاسعار وغيرها، اذ أن أي تعارض بين الاهداف الواردة في الخطة وبين مصلحة اصحاب المشاريع يؤول الى احجام هؤلاء عن تنفيذ المهام التخطيطية .

٩ - المراقبة المستمرة لتنفيذ الخطة :

ان وضع الخطة لايغني انتهاء عملية التخطيط ، اذ ان تنفيذها يعتبر استمرارا للتخطيط ، ولامعنى للتخطيط ولا للخطة اذا لم تنفذ وبقيت اهدافا مكتوبة فقط .

مراقبة تنفيذ الخطة ضروري ليس فقط من اجل تحقيق الاهداف الواردة فيها وانما لها وظائف رئيسية ثلاث :

- ١ - الكشف عن الحبل الذي قد يظهر في النسب الموضوعة
- ٢ - الكشف عن موارد انتاجية جديدة ضرورية لتنفيذ الخطة .
- ٣ - ادخال التعديلات على الخطط الاقليمية تبعا لمراحل التنفيذ الفعلية للخدمة .

١٠ - مبدأ وحدة التخطيط والحسابات الاقتصادية :

يمكن ان نستخلص من هذا المبدأ عدد من النقاط الهامة منها :

١ - خطة الوحدة الانتاجية يجب ان تكون مبنية على اساس خطط اقسام وفرق الانتاج المكونة لهذه الوحدة .

٢ - عن طريق استخدام وسائل وادوات التخطيط يجب ان ينصب الاهتمام على تحقيق اهداف الخطة والعمل على زيادة نسب التنفيذ .

٣ - يجب ان يكون مضمون وطريقة حساب التكاليف والانتاجيات متطابقا وبنفس وحدات القياس والحساب ، الامر الذي يسهل من مراقبة درجة تنفيذ الخطة في المستويات الانتاجية المختلفة .

ان المبادئ السابقة الذكر تستخدم في العملية التخطيطية بشكل شامل ومتكامل ومترايط وهناك علاقة تفاعل متبادلة بينها .

٢-٥- شروط التخطيط :

هناك بعض الشروط التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط وخاصة تلك الخطط الزراعية التي هي موضوع اهتمامنا . سوف نقوم فيما يلي بشرح اهم هذه الشروط :

١ - النصوص القانونية :

ان عملية تجديد العملية الانتاجية في الاقتصاد الوطني مرتبطة وبشكل وثيق مع عملية تحديد الانتاج في القطاع الزراعي ووحداته الانتاجية المختلفة .

عملية تخطيط تجديد العملية الانتاجية منظمة من خلال اللوائح والنصوص القانونية ، التي يجب ان تسري عند وضع الخطط الخمسية الهادفة الى تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني في فترة الخمس سنوات ، وخطط الاقتصاد الوطني السنوية ، والخطط السنوية لموازنة الدولة ، وخطط ميزانيات الاقتراض والتسليف ، وعند وضع مسودات الخطط من قبل الهيئات الحكومية المركزية ومجالس الاقاليم والوحدات الانتاجية .

٢ - مهمات الخطة الحكومية :

ان ادارات الاقاليم والمناطق والوحدات الانتاجية تسلم من قبل الاجهزة الحكومية المختصة في فترات زمنية محددة على مايعرف بمهمات الخطة الحكومية . هذه المهمات تشمل طلبات واحتياجات الدولة من الموءسسات الانتاجية ، هذه الاحتياجات التي تحصل عليها الدولة من هذه الموءسسات تضمن بها سد احتياجات مختلف فروع الاقتصاد الوطني من المنتجات الزراعية . لهذا الغرض تقدم الدولة في بعض الاحيان وسائل الانتاج الجديدة ، وبعض انواع مستلزمات الانتاج من اجل زيادة الانتاج في هذه الموءسسات وضمان تحقيق اهداف الخطة التي تلبي احتياجات الدولة .

تقدم هذه المهمات من قبل الاجهزة الحكومية العليا فسي المرحلة الاولى وقبل وضع الخطة كوظائف يجب تنفيذها اثناء وضع الخطة . في المرحلة النهائية لوضع الخطة تصبح هذه المهام عبارة عن شروط الزامية التنفيذ .

٣ - شروط الخطة الحكومية :

هذه الشروط يمكن ان تحصل عليها مجالس المناطق ومجالس الوحدات الانتاجية من قبل الهيئات الحكومية العليا ، بعد المصادقة على خطة الدولة من قبل مجلس الشعب ومجلس الوزراء .

شروط الخطة الحكومية تتضمن التالي :

آ - في مجال الانتاج النباتي :

- ١ - الكميات من الانتاج التي يجب على الموءسسات الانتاجية تقديمها للدولة مقدرة بالطن من المنتجات النباتية ومن مختلف انواع المحاصيل .
- ٢ - المساحات الواجب زراعتها لانواع المحاصيل المختلفة بما في ذلك المحاصيل الجديدة التي ترغب الدولة بادخال زراعتها مقدرة بالهكتار .
- ٣ - كمية الاسمدة العضوية التي تحتاجها الوحدات الانتاجية للانتاج النباتي، للحفاظ على خصوبة التربة وبالتالي تحقيق اهداف الخطة مقدرة طن/ها .
- ٤ - كميات البذار والغراس الانتاجية التي تحتاجها الموءسسات الانتاجية لاعادة تجديد العملية الانتاجية، مقدرة بالطن/هكتار .
- ٥ - الانتاج الاجمالي لكل وحدة انتاجية، مقدرا بالطن او وحدة حبوب / هكتار .

ب - في مجال الانتاج الحيواني :

- ١ - الكميات من الانتاج التي يجب على وحدات الانتاج الحيواني تقديمها للدولة، مقدرة بالطن من مختلف المنتجات الحيوانية (لحم ، حليب ، صوف، بيض ٠٠٠ الخ)
- ٢ - عدد الحيوانات التي يجب على كل وحدة انتاجية استخدامهما للتربية والانتاج مقدرة بالرأس ، وعدد الحيوانات التي تستطيع كل وحدة انتاجية شرائها من وحدات انتاجية اخرى مقدرة بالرأس ولمختلف انواع الحيوانات .
- ٣ - المتوسط السنوي للموجودات الحيوانية لكل وحدة انتاجية مقدرة بالرأس .

٤ - نتائج التربية ونسبة الفقد لمختلف انواع الحيوانات (رأس وكنسبة مئوية) .

٥ - الاستثمارات المالية التي تحتاجها كل وحدة حيوانية لتحقيق أهداف الخطة (ل.س) .

٦ - الوحدات السكنية التي يجب على الوحدة الانتاجية توفيرها للعاملين فيها (عدد) والقدرة على الري / ها وصيانة المنشآت والاليات والتسميد ... الخ .

٧ - الرصيد المالي المخصص للبناء .

٨ - تحديد كميات المواد الاولية والثانوية التي يحتاجها الانتاج الحيواني مقدرة بالطن .

٩ - تحديد كميات مواد الطاقة التي تحتاجها وحدات الانتاج الحيواني (بنزين ، ديزل ، شحوم ، زيوت وغيرها مقدرة بالطن او بالليتر) .

١٠ - اجراءات التأهيل ومتابعة التأهيل التي يجب على كل وحدة انتاجية للانتاج الحيواني القيام بها لتأهيل ومتابعة تأهيل العاملين فيها .

٤ - شروط الانتاج الطبيعية والاقتصادية :

هناك بعض الخصائص التي تميز الانتاج الزراعي دون غيره . هذه الخصائص تؤثر بشكل مباشر على العملية التخطيطية . من هذه الخصائص :

آ - الارض :

هي وسيلة انتاج رئيسية في الانتاج الزراعي، التي يتطلب استخدامها بشكل عقلاني من خلال الاستمرار في المحافظة على خصوبتها وزيادة هذه الخصوبة عن طريق وضع خطط وبرامج طويلة الاجل تراعي هذه النقطة .

في هذا المجال لابد من اتباع الدورة الزراعية الملائمة لنوع الارض وزراعة المحاصيل التي لاتجهد الارض .

أيضا لابد من تحقيق الانتاج الزراعي من الاراضي الصالحة للزراعة الذي يعمل على تغطية احتياجات المواطنين الغذائية طوال العام ، مع مراعاة معرفة الاحتياج من كل محصول ، اضافة لذلك يجب تغطية احتياجات الانتاج الحيواني من الاعلاف ، والصناعة بالمواد الاولية ذات المنشأ الزراعي، وتكوين احتياطات غذائية مخططة واحتياطات مادية ومالية يستطيع من خلالها متابعة عملية الانتاج حتى تحت ظروف انتاجية قاسية .

ب - ارتباط الانتاج الزراعي بالظروف المناخية والطبيعية الموسمية للانتاج الزراعي :

هذا الامر يتطلب وضع خطط جارية قصيرة الاجل (لمدة ثلاثة اشهر في قطاع الانتاج النباتي) ، هذه الخطط تتضمن وضع ميزانيات دقيقة للزمن الذي نحتاجه لانجاز العملية الانتاجية ، ميزانيات لطاقات العمل المتوفرة ووسائل ومستلزمات الانتاج التي نحتاجها لاتمام العملية الانتاجية .

هذه الميزانيات يجب ان تراعي المتطلبات الزمنية المختلفة للانتاج النباتي، وتعمل على تأمين استمرارية استخدام طاقات العمل المتوفرة على مدار العام .

ج - العوامل المؤثرة على الانتاج النباتي :

هناك بعض العوامل التي تؤثر على الانتاج النباتي دون الانتاج الحيواني ، من هذه العوامل نوع الارض ، الظروف المناخية السائدة ، بناء التربة ، عدد الايدي العاملة المتوفرة في المنطقة ، وسائل الانتاج الرئيسية التي يحتاجها الانتاج النباتي، وضع المواصلات الداخلية والخارجية ، حجم وبنية الانتاج الحيواني الموجود في المنطقة .

٤ - العوامل المؤثرة على الانتاج الحيواني :

هناك بعض العوامل التي تؤثر بشكل حاسم على الانتاج الحيواني، من هذه العوامل انواع المحاصيل العلفية المزروعة، الانتاجية لكل حيوان ولمختلف انواع المنتجات، وسائل الانتاج التي يحتاجها الانتاج الحيواني (حظائر ، سيلو، آلات وآليات وغيرها)، خبرات العمال في مجال الانتاج الحيواني، التخصص في مجال الانتاج في الوحدة الانتاجية وفروعها المختلفة .

أمثلة على اهم العوامل المؤثرة على الانتاج النباتي والحيواني:

- فيما يتعلق بالارض والظروف المناخية : يجب اختيار الانواع والاصناف النباتية التي يمكن وتحت الظروف الموجودة الحصول منها على أعلى الانتاحيات .

- فيما يتعلق بالانتاج النباتي والحيواني : يجب زراعة مساحات واسعة من الشوندر السكري، الا ان ذلك يتطلب وجود اعداد كبيرة من الابقار والاعنام، حيث يمكن استخلاص ١٠ اوراق وتفل الشوندر السكري كعلف .

- فيما يتعلق بوضع المواصلات الداخلية والخارجية : يجب البحث عن امكانية استخدام طرق النقل الاقصر من اجل نقل المحاصيل والمنتجات من اماكن انتاجها الى اماكن استهلاكها وكذلك نقل مستلزمات الانتاج والاسمدة العضوية من وحدات الانتاج الحيواني الى وحدات الانتاج النباتي .

٥ - استخدام المعايير، المعدلات، القيم التوجيهية والقيم المحققة :

من اجل وضع خطط متكاملة ومعبرة يجب استخدام ما يعرف بالمعايير ، المعدلات ، القيم التوجيهية والقيم المحققة . استخدامهما له اهمية كبيرة في معرفة حجم الانتاج .

والمعايير كتعريف ما هي الا عبارة عن قيم تستخدم لتعديد وظيفة او مهمة سابقة، وهي قيم محددة الزامية الاستخدام من اجل التعبير عن

الاستهلاك ، العمل الالي ، العمل الحي ، درجات النوعية ، التكاليف ،
الايرادات ... الخ .

يمكن ان يعبر عن المعايير بواسطة وحدات مادية ، زمنية أو قيم
مجردة .

فيما يلي بعض الامثلة عن اهم المعايير المستخدمة في العملية
التخطيطية للقطاع الزراعي :

١ - معايير طاقة العمل : مثال : محراث بعرض ٢ر٨ م ،
الانتاحية (١)ها/سا جهاز حلاية آلي (الحلاية مرتين
يوميا) ٦ر٤٨ بقرة يوميا .

٢ - معايير وسائل الانتاج : بزاراة بطاطا تستطيع بزاراة ٢طن/
ها .

٣ - معايير الانتاجية : محصول القمح الشتوي ينتج ٥ طن/ها
أو ٥٥ وحدة حبوب /ها انتاجية بقرة/سنة ٤٠٠٠ كغ/
حليب نسبة الدهن فيه (٤٪) .

٤ - معايير النوعية : فصاة نوعية I : نسبة المادة الجافة ٢٢٪
فصاة نوعية II : نسبة المادة الجافة ٢٠٪
فصاة نوعية III : نسبة المادة الجافة ١٨٪

٥ - معايير التكاليف : تكلفة قلع الشوندر السكري ٨٥٠ ل.س/ها
تكلفة زراعة وانتاج القمح ١٥٠٠ ل.س/ها
تكلفة انتاج ٤٠٠٠ كغ/حليب سنة مثلا ٤٣٠٠ ل.س

٦ - معايير الكفاءة الانتاجية : الربح لكل ١٠٠٠ ل.س/ ٣٠ ل.س

٧ - معايير تقدير الاحتياطي : احتياطي الاعلاف ١٥-٢٠٪ من
مجموع الاحتياج السنوي للانتاج الحيواني حسب الخطة الموضوعة .

المعدلات هي عبارة عن قيم تتغير من منطقة الى اخرى ، امثلة عن
اهم المعدلات المستخدمة اثناء وضع خطط القطاع الزراعي :

(١) معدل تركيز الطاقة في الاعلاف المألثة :

- القمح (٦٢٠) وحدة طاقة علفية لكل (١) كغ مادة جافة .
- الفصة : (٥٢٥) وحدة طاقة علفية لكل (١) كغ مادة جافة .
- سيلاج الذرة الصفراء : (٥١٠) وحدة طاقة علفية لكل كغ مادة جافة

(٢) معدل الطاقة التي يحتاجها كل حيوان : تحتاج كل بقرة تنتج (٤٠٠٠) كغ حليب / سنة مع عجل وزنه ٣٣٥ كغ : ٢٨ مليون وحدة طاقة علفية .

- بكيرة بعمر ١-٣٠ شهر تحتاج ١٨ مليون وحدة طاقة علفية / سنة .

- ثيران التسمين بوزن ١٢٠-٥٢٠ كغ تحتاج ١٨ مليون وحدة طاقة علفية / سنة .

(٣) معدلات الاهتلاك :

- جرار زراعي نسبة الاهتلاك السنوي ٦٨٪ من قيمته الاجمالية .
- الابنية نسبة اهتلاكها ٥١٪ من القيمة الاجمالية حسب نوع البناء .

الأرقام التوجيهية هي عبارة عن قيم غير الزامية يمكن وضعها على اساس افضل القيم وادنى القيم المحققة في مجال العملية الانتاجية .

- المادة الجافة المستهلكة لكل بقرة حلب (في فصل الحلابـة الاول) : ١٤-١٦ كغ مادة جافة / يوم .

- (١) هكتار مزروع بالحبوب الشتوية يحتاج ٧٥-١٠٧ كغ من الاسمدة العضوية .

المعايير المستخدمة في وضع الخطط بمختلف انواعها لا تبقى ثابتة ، حيث يجب اخذ نتائج التطور في المجال العلمي والتقني بعين الاعتبار ، وتعديل هذه المعايير وفقا لهذه النتائج .

هناك بعض المعايير التي تبقى ثابتة لعدد كبير من السنوات بينما

بعضها الآخر خاضع للتغيير سنويا وفقا لبعض المعطيات المتغيرة .

عملية تعديل هذه المعايير تقوم بها لجان خاصة بذلك .

٦ - العقود :

العقود تعرف بأنها عبارة عن اتفاقيات اختيارية تعقد بين طرفين او عدة اطراف وعلى كل طرف مراعاة حقوق واجبات الطرف الاخر كما ورد في نص العقد .

والعقود تبرم على اساس الخطط الموضوعة ، وهي مختلفة من حيث الفترة الزمنية ، فهناك مثلا عقود تستمر لمدة خمس سنوات تسمى بالعقود الطويلة الاجل . هذا النوع من العقود يدقق سنويا ، وهي تكمل مضمون الخطة الخمسية ، وتساهم في تحقيق اهداف هذه الخطة .

من خلال العقود يحدد موعد وشكل تنفيذ الخطة .
العقود يجب ان تتضمن البنود التالية :

- ١ - نوع وحجم الانتاج النباتي او الحيواني
- ٢ - مواعيد التوريد والانتاج
- ٣ - معايير النوعية للمنتجات النباتية والحيوانية وغيرها
- ٤ - الاسعار المتفق عليها
- ٥ - مكان الانتاج النباتي او الحيواني
- ٦ - المسؤوليات المترتبة على الاطراف المتعاقدة .

جميع انواع العقود تخضع للوائح ونصوص قانونية خاصة بها ، والى الانظمة التنفيذية القائمة في القطاع الزراعي .

هناك نوعين من العقود :

١ - عقود داخلية :

هذه العقود لاتخضع لقانون العقود وانما لقرارات وقوانين الوحدة الانتاجية . العقود الداخلية تعتبر الوسيلة الهامة لتحسين العمل الاداري ، وضبط عملية التخطيط والمراقبة والتحفيز ، وهي

تقوم على التعاون المشترك بين الوحدات الانتاجية .

٢ - عقود خارجية :

تسمى ايضا بالعقود الاقتصادية ، وهي تكون بشكل عقود انتاجية ، او تعاونية ، او تنظيمية ، او عقود تنسيق .

العقود الخارجية تخضع الى اللوائح والانظمة القانونية والتنفيذية السارية في الدولة ، وتمتلك اطارا وشكلا عاما خاص بها .

هناك عقود خارجية سنوية او لاقبل من سنة .

٧ - الاجراءات الاقتصادية :

هذه الاجراءات تقرر من قبل مجلس الوزراء بهدف توجيه الوحدات الانتاجية بما فيه مصالحها الاقتصادية المتمثلة في متابعة وتوسيع عملية التكثيف الزراعي ، وعقلنة الانتاج ، وزيادة كفاءة العمل ، والتوفير في مستلزمات الانتاج ، وتقليل التمايز في النتائج الاقتصادية بين الوحدات الانتاجية للانتاج النباتي والحيواني عن طريق تحسين العمل الزراعي .

من اهم الاجراءات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها التالي :

(١) الاسعار :

في مجال الاسعار يجب التمييز بين الاسعار المحددة من قبل الحكومة والاسعار المحسوبة ، او المتفق عليها .

آ - الاسعار الحكومية :

هذه الاسعار محددة قانونيا ، وهي تعكس المصروف الاجتماعي الضروري لانتاج سلعة معينة . وهذه الاسعار تتوقف على مقدار الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي .

الاسعار الحكومية تستخدم من قبل ادارات الوحدات الانتاجية عند وضع الخطط ، واحراء الحسابات المتعلقة بالخطط .

ب - الاسعار المتفق عليها :

تحدد هذه الاسعار بين البائع والمشتري، كأسعار الاعلاف، والسماد العضوي، واسعار العمل المأجور وغيرها .

هذه الاسعار تستخدم لتقدير قيمة المنتجات غير المحسدة سعرها حكوميا . والاسعار تشمل التكلفة مضافا اليها مقدار الربح.

هنا يجب الإشارة الى تأثير درجات النوعية للمنتجات على أسعارها . ودرجات النوعية يجب تحديد سعرها مسبقا . مثال على ذلك ، نلاحظ ان تحديد اسعار الاعلاف المألثة يتم وفقا لمحتواها من الطاقة العلفية والمواد الغذائية .

يمكن حساب الاسعار كما يلي :

$$\text{السعر} = \text{التكلفة الانتاجية} + \text{نسبة الربح} + \text{الضريبة}$$

(ل.س) (ل.س) (%) (ل.س)

(٢) وسائل التشجيع الحكومية :

هدف هذه الوسائل المساعدة على تطوير الانتاج الزراعي، ومتابعة مسيرة التكثيف الزراعي، وتحسين العلاقة بين التكاليف والايرادات .

وسائل التشجيع الحكومية يجب استخدامها فقط في المناطق ، التي لاتقوم الدولة فيها بدعم الاسعار الزراعية .

هذه الوسائل تركز على الاستغلال الامثل للارض ، وللموجودات الحيوانية بهدف زيادة الانتاجيات النباتية والحيوانية .

في هذا المجال يجب الإشارة الى ضرورة استخدام وسائل التشجيع الحكومية في المجالات المخصصة لها وليس لأغراض اخرى .

فيما يلي نذكر اهم اجراءات التشجيع الحكومية :

١ - اجراءات لتحسين التربة

٢ - اجراءات للبحث العلمي

٣ - المساعدات المالية

٤ - المساعدة على تقليل التكاليف الانتاجية (مثلا، استخدام الطيران الزراعي من قبل الدولة لرش المبيدات دون اي مقابل) .

٥ - مساعدات تشجيعية لزيادة الانتاج النباتي والحيواني.

(٣) الضرائب المدفوعة لميزانية الدولة :

هدف هذه الضرائب دعم النمو في القطاع الزراعي بما فيه مجموع الاقتصاد القومي. والضرائب تساهم في تقليل الاختلاف في المستويات الانتاجية . هذا الاختلاف يظهر نتيجة لاختلاف الظروف والشروط الطبيعية والاقتصادية الخاصة بكل منطقة .

الضرائب تساهم ايضا في تمويل انجاز المهام والوظائف الاجتماعية للدولة في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ان تخطيط وحساب الضرائب الاقتصادية يرتبط بشكل مباشر بشروط الانتاج الاقتصادية والطبيعية، وانتاجية الهكتار، وحجم الربح المحقق . مثلا هناك بعض الوحدات الانتاجية لاتدفع ضرائب بسبب ظروفها الاقتصادية والطبيعية السيئة .

في قطاع الانتاج النباتي، هناك مبلغا ثابتا يدفع كضريبة للهكتار . هذا المبلغ يتعلق بدرجة خصوبة الموقع، ويختلف من منطقة لآخرى . ايضا تدفع ضريبة محددة على الربح الذي تحققه وحدة الانتاج النباتي .

حساب الضريبة في قطاع الانتاج النباتي يتم وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{الضريبة} = \text{المبلغ الثابت} + \text{الضريبة على الربح الصافي} \times \text{المساحة}$$
$$(\text{ل.س}) \quad (\text{ل.س/ها}) \quad (\text{ل.س / ها}) \quad (\text{ها})$$

في قطاع الانتاج الحيواني تحسب الضريبة عن طريق حساب الربح من الانتاج وبعد ذلك تخصم الضريبة من اجمالي الانتاج كنسبة مئوية

كما يلي :

$$\frac{\text{الربح (ل.س)} \times \text{فئة الضريبة}}{100} = \text{الضريبة (ل.س)}$$

بعد حساب الضريبة الاقتصادية يجب ان يبقى ٣٠٪ على الاقل من الربح المحقق تحت تصرف وحدات الاساج النباتي والحيواني .
والضريبة تحسب سنويا في خطة الوحدة الانتاجية .

٦-٢- وظائف واهداف التخطيط الزراعي :

١-٦-٢ وظائف التخطيط الزراعي :

القطاع الزراعي يلعب دورا مهما في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ، وفي تحقيق الاستراتيجيات الاقتصادية للدولة .

هذه الاستراتيجيات تتمثل في القطاع الزراعي بالتالي

(١) وضع الخطط للتكثيف الزراعي

(٢) وضع خطط التنمية الزراعية

اشناء وضع الخطط السابقة فان المبادئ والطرق المنهجية الاقتصادية تلعب دورا مركزيا . حيث يجب اخذ العمل الاداري بعين الاعتبار ، لانه يساهم بشكل فعال في العملية التخطيطية . دور العمل الاداري يتمثل في الكشف عن الاخطاء الواردة في العملية الانتاجية ، والعمل على تقليل هذه الاخطاء ، والتغلب عليها عن طريق التخطيط الدقيق للانتاج الزراعي .

عند شروع اي ادارة مختصة بعملية التخطيط يجب على هذه الادارة اخذ متطلبات الاقتصاد الوطني بعين الاعتبار ، والتفكير في كيفية الوصول الى الاهداف الموضوعة ، وفي الوسائل والسبل الواجب استخدامها لتحقيق هذه الاهداف .

لتغطية الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الوطني من المنتجات الزراعية ، يجب تطوير عملية التكثيف الزراعي عن طريق الاستفادة من الامكانيات المتاحة (الموارد الاقتصادية ووسائل الانتاج) . عملية تحقيق الاهداف المخططة يتم عن طريق الاستخدام الفعال والاقتصادي للمعارف العلمية والتقنية المتوفرة .

من خلال ما تقدم نلاحظ ان العمل التعاوني المشترك بين قطاعي الانتاج النباتي والحيواني يعتبر الاساس في عملية وضع الخطط الزراعية وتنفيذها . هذا التعاون يضمن وضع خطط واقعية دقيقة تهدف الوصول الى اعلى الانتاجيات ، والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي .

فالمهمة الاساسية للعملية التخطيطية في القطاع الزراعي تتمثل في متابعة تجديد العملية الانتاجية في العام التالي على اساس القياس بعملية التحليل الاقتصادي المعمل علميا لمعطيات الخطة في العام السابق .

ان عملية التحليل هذه تفيد في معرفة مستوى الانتاج المحقق . قبل استعراض وظائف واهداف التخطيط بشكل عام والتخطيط الزراعي بشكل خاص يجب التعرض الى التعاريف المختلفة للتخطيط .

تعريف التخطيط :

كلمة التخطيط تعتبر من الكلمات الشائعة هذه الايام ، فهي تستخدم لتعطي مدلولات مختلفة . وقد دخلت هذه الكلمة كل مجالات الحياة والنشاط الانساني .

بعضهم يستعملها للدلالة على اعمال تنظيم المدن ، فيقول تخطيط المدن ، والبعض يستخدمها للدلالة على تنظيم الثقافة ، الصحة ، الادارة ، السياسة والحرب ، فيقول التخطيط الثقافي ، الصحي ، الاداري ، السياسي والحربي . الخ

جميع الاستعمالات السابقة لكلمة التخطيط تستند الى المفهوم العام للتخطيط .

(١) المفهوم العام للتخطيط :

"هو الجهد الواعي الذي يرمي الى تحقيق اهداف محددة بصورة عقلانية"

التخطيط بهذا المعنى ما هو الا عبارة عن وسيلة أو أداة أو طريقة عمل علمية حيادية يمكن استعمالها في جميع النشاطات الانسانية لتحقيق اهداف محددة معروفه .

من التعريف السابق للتخطيط يمكن ان نستنتج بعض اهم صفات التخطيط الاساسية .

١ - التخطيط هو عبارة عن وسيلة وليس هدفا بحد ذاته يستعمل للوصول الى الهدف . او هو اسلوب عمل يتبع لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بأقل كلفة واقصر زمن ممكن .

٢ - التخطيط هو اسلوب علمي يستند على اسس ومبادئ علمية موجزة .

٣ - التخطيط هو جهد عقلاي يتطلب معرفة وخبرة ودراية من قبل المخططين .

٤ - التخطيط هو وسيلة حيادية يمكن استعماله لتحقيق مختلف الاهداف في مختلف المجتمعات .

٥ - التخطيط بهذا المعنى يختلف عن التنظيم باعتبار أن التنظيم هو ترتيب الاشياء الموجودة فعلا، اما التخطيط فهو عملية خلق وابتكار تربط الحاضر بالمستقبل .

(٢) التخطيط هو حصر موارد المجتمع المادية او البشرية وتجميعها وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق اهداف مخططة خلال اقصر فترة زمنية محددة .

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن التخطيط ينطوي على الحقائق التالية :

١ - حصر الموارد الموجودة سواء المادية او البشرية عن طريق الجهاز الاحصائي الموجود في المجتمع . عملية الحصر يجب ان تكون دقيقة لان دقة جمع الاحصاءات متعلقة بدقة عملية التخطيط وكفاءتها .

٢ - عملية تحديد الاهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية محددة . هذه العملية هي اساسا من اختصاص السلطات السياسية العليا في اي مجتمع .

الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعة من الاهداف البديلة ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة اكبر من الصورة التي يتطلبها المجتمع .

٣ - عملية تجميع الموارد الموجودة في المجتمع . هذه الموارد قد تكون بشرية او مادية .

عملية التجميع تتم باستخدام كافة الطرق والوسائل حتى يمكن زيادة رأس المال في المجتمع ، ورفع معدل الاضافات السنوية عليه .

٤ - عملية تنظيم استخدام الموارد . من حيث توزيعها ومن حيث مزج عوامل الانتاج بما يحقق اقصى كفاية تخطيطية ممكنة .

(٣) التخطيط " هو المبادأة والرقابة وتنظيم النشاط الاقتصادي بمعرفة الدولة ، تحقيقا لهدف محدد في فترة زمنية محددة " .

(٤) التخطيط " هو نشاط جماعي يحدد بواسطة العمال في بلد اشتراكي من ناحية ، من ناحية ثانية ، الاهداف التي يسعون لتحقيقها في مجال الانتاج والاستهلاك وكيفية تحقيق هذه الاهداف ضمن ما يعتبرونه افضل الشروط ، بطريقة متناسقة ، ومع الاخذ بعين الاعتبار القوانين الاقتصادية الموضوعية وخصائص التنمية الاجتماعية " .

في الاقتصاديات الاشتراكية لم يوجه كبير اهتمام لتعريف التخطيط ، لانه امر بديهي مسلم به من قبل الجميع . حيث يركز فسي

المجتمعات الاشتراكية على الكشف عن القوانين الاقتصادية ، وعلى الطرق والادوات التي تستخدم في التخطيط ، والعمل على تحسينها بشكل دائم .

رغم ذلك يوحد بعض التعاريف للتخطيط في هذه الدول نذكر منها :

١ - التخطيط هو الاستخدام الواعي للقوانين الاقتصادية من خلال القيادة والادارة الحكومية للاقتصاد الوطني .

٢ - التخطيط هو تنبؤ علمي مبني على استخدام القوانين الاقتصادية الاقتصادية الموضوعية ، وعلى معرفة الاتجاهات المتكونة في هذه الفروع الانتاجية او تلك ، معرفة حاجات وامكانيات تطوير المجتمع الاشتراكي .

٣ - ماركس عرف التخطيط بأنه تحديد الاهداف ، الاساليب والطرق المتوقعة لتحديد العملية الانتاجية بشكل فعال في ضوء مقتضيات القوانين الاقتصادية العلمية .

اما تعريف التخطيط الزراعي فيمكن صياغته كما يلي :

التخطيط الزراعي هو العمل التنبؤي الواعي للعمال والفلاحين العاملين في القطاع الزراعي ، بهدف الوصول الى مستويات انتاجية عالية ، اخذين بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الوطني واستغلال كفاية الامكانيات المتاحة بهدف تجديد اعادة العملية الانتاجية في المستقبل .

٢-٦-٢ - اهداف التخطيط الزراعي :

هناك بعض الاهداف العامة التي يسعى التخطيط لتحقيقها وهي :

١ - الكفاية الانتاجية :

يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق توزيع الموارد الموجودة على انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية ، بشكل يحقق التناسب بين حاجات وامكانيات المجتمع المتوفرة على المدى القصير والطويل الاجل .

يطبق التخطيط اللامركزي في اقتصاديات الدول الرأسمالية .
ومن الواضح ان السلطة المركزية لاتؤثر في الانتاج الا بطريقة
غير مباشرة عن طريق بعض التغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة
والاسعار . لأن هذا النظام يقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل
الانتاج .

٢ - التخطيط الالزامي والتخطيط الارشادي :

المقصود بالتخطيط الالزامي ان تكون جميع المنظمات المتخصصة
والهيئات والمؤسسات والشركات ملزمة بتنفيذ كل ما تقضي به الخطة
الاقتصادية .

والتخطيط الالزامي لايوجد الا حيث تسود وتسيطر الملكية
العامة لوسائل الانتاج ، اي انه التخطيط الذي كان متبعاً في
الدول الاشتراكية .

اما التخطيط الارشادي فيقصد به ان تقوم الدولة بالتنمية
الاقتصادية وتسعى لأن تكون هذه التنمية مستقرة ومتوازنة ،
وتترك للمؤسسات والهيئات حرية تنفيذها ، بمعنى انها لاتستطيع
الزام المؤسسات الفردية بتنفيذ تلك الاهداف وانما تسعى الى
تشجيعها وترغيبها عن طريق اجراءات وسياسات مختلفة كسياسة
الضرائب ومعدل الفائدة والاجور والاسعار وغيرها . ولذلك تبقى
الخطط الموضوعة من قبل الدولة مجرد اجراءات ارشادية توجيهية .

والتخطيط الارشادي هو صفة التخطيط المتبع في اقتصاديات
الدول الرأسمالية .

٢-٨- الخطط وانواعها :

٢-٨-١- تعريف الخطة الاقتصادية :

الخطة هي مجموعة القرارات التي تم الوصول اليها ، والمتعلقة بتحقيق
اهداف معينة في المجتمع ، وسبل تحقيق هذه الاهداف خلال فترة زمنية
محددة .

ويمكن تعريف الخطة الزراعية كما يلي :

هي تعليمات الزامية تهدف الى قيادة القطاع الزراعي في فترات زمنية محددة ، والخطة بعد تصديقها من الجهات المختصة تسري وبمثابة القانون .

الخطة الزراعية تتألف من اجزاء مختلفة يجب ان تتكامل وتتوازن وسوف نستعرض اجزاء هذه الخطة في فقرات قادمة .

قبل استعراض انواع الخطط ، يجب التعرض الى موضوع التنبوء الذي تقوم عليه الخطط والفرق بينه وبين الخطة .

يمكن تعريف التنبوء بأنه عبارة عن فرضية علمية معلله ترتبط بمضمون واتجاه وحجم امكانيات الاستغلال المحتملة في الطبيعة ، وفي الاتجاهات الرئيسية المعروفة في القطاعين العلمي والتقني ، والعملية الاقتصادية الاجتماعية المستقبلية .

هناك عدد من الفوارق بين الخطة والتنبوء نذكر منها :

١ - التنبوء لايمتلك صفة رسمية ، بينما الخطة تمتلك هذه الصفة وهي الزامية التنفيذ .

٢ - التنبوء هو هدف مبحوث عنه وقرار يعد له بينما الخطة فهي هدف بحد ذاتها . هذا الهدف معروف ومحدد والزامي التنفيذ .

٣ - التنبوء يمتلك حدود تسامح كبيرة اكبر مما هي عليه هذه الحدود في الخطة .

٤ - التنبوءات تمتلك امكانيات اجتهاد وبدائل عديدة وتتجاوز الخطط من حيث طول الفترة الزمنية .

٥ - تستخدم فرضيات التنبوء في العملية التخطيطية . والخطط تواءم وتصحح هذه الفرضيات .

نلاحظ عموما ان التنبوء يعتمد عليه في المجالات التي يتغير فيها الاحتياج بشكل كبير ومتكرر ، وفي مجالات التنمية الاجتماعية

والاقتصادية ، والمجالات العلمية المختلفة .

الخطة الاقتصادية تتصف بالصفات الاساسية التالية :

- ١ - الخططة قرار سياسي ، بمعنى ان الاطار العام يوضع من قبل المخططين بناء على توجيهات السلطة السياسية التي لها وحدها حق اتخاذ القرار .
- ٢ - الخططة مرنة ، وهي عمل يتطلب التصحيح والتحديد المستمر .
- ٣ - الخططة اطار شامل للتطور المطلوب احداثه في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في البلد .
- ٤ - الخططة ليست اهدافا او تنبوءات عن المستقبل فحسب ، بل تشمل ايضا وسائل تحقيق هذه الاهداف .
- ٥ - الخططة قرار الزامي التنفيذ .
- ٦ - الخططة توضع لمدة مقبلة ، وعنصر المدة اساسي ، وان كان يختلف تبعا لنوع الخططة .

٢-٨-٢- انواع الخطط :

يمكن تقسيم الخطط بالاستناد الى عدة مؤشرات :

(١) تصنيف الخطط حسب العامل الزمني :

تقسم الخطط حسب هذا المؤشر الى الانواع التالية :

آ - الخطط طويلة الاجل او الخطط المستقبلية :

وهي عبارة عن برامج خمسية طويلة الاجل تمتد لفترة تتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ سنة . هذه الخطط تتناول اهدافا يصعب تحقيقها خلال فترة قصيرة من الزمن ، ومثال ذلك التعديل في بنية الاقتصاد القومي عن طريق التطوير الكبير لبعض القطاعات او اقامة مشروعات ضخمة تتطلب اقامتها عددا كبيرا من السنوات كمشروع سد الفرات في القطر العربي السوري .

يحتل هذا النوع من الخطط المركز الاول في تخطيط الاقتصاد الوطني
يمكن تعريف التخطيط المستقبلي كمايلي :

التخطيط المستقبلي يعني التنبؤ العلمي الموضوعي المعلل لاتجاهات
التطور والنمو الاقتصادي لفترات طويلة نسبيا .

هذا التنبؤ لايعني بأي حال من الاحوال الابتعاد عن الواقعية
ولايعني تخطيطا فارغا، اذ ان التنبؤ العلمي يجب ان يبنى على قاعدة
حقيقية ثابتة من القوانين الاقتصادية الدقيقة، يجب ان تراعى مسن
خلال عملية التنبؤ العلمي ، القوانين الاقتصادية الموضوعية وخاصة
قوانين التطور الاجتماعي .

ان التنبؤ يعتبر نقطة الانطلاق لوضع الخطط المستقبلية التي تجسد
المهام المحددة في نقاط واضحة، فكلما كان التنبؤ العلمي صحيحا
وواقعا ، وكان مستواه الفني والاقتصادي دقيقا، كلما كانت مواءمات
التنمية الاقتصادية التي تتضمنها الخطط واقعية وصحيحة .

الخطط الطويلة الاجل تعد بشكل اساسي لاحداث التغييرات المرغوبة
في النسب الرئيسية للاقتصاد الوطني، وكذلك في الاتجاهات والعلاقات
المتبادلة لعملية التنمية، ولذلك فانها تهمل الكثير من التفاصيل
وتركز على انتقاء استراتيجيات صحيحة وملائمة وهي تعتبر خطط تنبؤية
ليست ملزمة .

الخطط المستقبلية يجب ان تتضمن النقاط التالية :

- ١ - تخطيط التغييرات البنيوية الكبيرة في الاقتصاد الوطني .
- ٢ - تبديل التناسب القائم في الاقتصاد القومي ووضع نسب توازن
اكثر فعالية واكثر اقتصادية .
- ٣ - اقامة مزارع اقتصادية جديدة (جمعيات تعاونية زراعية
مزارع دولة مواءمات تعاونية، مصانع لتصنيع المنتجات
الزراعية ... الخ) .
- ٤ - ادخال التحسينات الفنية وبشكل واسع في القطاعات الزراعية ،
الصناعية والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

٥ - العمل على الاستصلاح الاقتصادي لمناطق جديدة في البلاد
تحتاج الى استثمارات كبيرة يستغرق تنفيذها فترة زمنية
طويلة .

٦ - توزيع القوى المنتجة في مناطق البلاد المختلفة وبشكل ملائم
ومتوازن .

٧ - تحقيق الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية المختلفة
عن طريق التخصص والتكامل .

٨ - مراعاة الاستخدام العقلاني والمنظم للإدارة الاقتصادية ووضع
نظام علمي للإنتاج النباتي والحيواني، ولتوزيع مناطق
الزراعات المختلفة، والتخصص وإقامة مشاريع الري وتجفيف
المستنقعات .. الخ من عمليات استصلاح الأراضي، والأعمال
التي تؤدي إلى تحسين التربة والأراضي الزراعية وبشكل
جذري .

ب - الخطط متوسطة المدى (الخطة الخمسية) :

وهي تتضمن أهدافا يتطلب تنفيذها فترة لا تتجاوز خمس
سنوات ، وتحدد هذه الأهداف بما يتلاءم وتحقيق الأهداف التي
تتضمنها الخطط طويلة الأجل .

في بعض الأحيان تمتد هذه الخطط من (٣) إلى (٧) سنوات
وكما ذكرنا فإن هذه الخطط تعد غالبا لفترة خمس سنوات ، لذلك
تسمى الخطط الخمسية .

تعتبر الخطط متوسطة المدى وسيلة وإداة لأحداث التناسق
اللازم بين القطاعات الاقتصادية بين مؤسسات القطاع الاقتصادي
الواحد .

كما أنها تشير إلى طرق ووسائل تحقيق الأهداف وتأمين
الحاجات المادية والبشرية للخطة . على هذا الأساس فإن مؤشرات
الخطط متوسطة المدى تكون ملزمة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها

وتتضمن اهدافا ومهمات لكل اقسام الاقتصاد الوطني، وتعتبر هذه الاهداف اساسا ملائما للمشاريع في وضع خططها الخاصة. بهذا المعنى فان الخطط متوسطة المدى تكون دليلا ملائما للمشاريع تهتدي به مسبقا ولعدة سنوات في تنظيم نشاطها المستقبلي واتخاذ الاحتياطات اللازمة لادخال وسائل تقنية جديدة في نطاق الانتاج على سبيل المثال .

ج - الخطط قصيرة الاجل (الخطط السنوية)

الخطط السنوية هي جزء من الخطة الخمسية ، وهي تتضمن اهدافا تفصيلية كثيرة تكون عادة محددة تحديدا دقيقا، ويتطلب تنفيذها فترة لا تتجاوز السنة ، لذلك تسمى بالخطط السنوية .

هذه الخطط تنفذ عادة في العام التالي لوضعها، وهي تعتبر وسيلة فعالة لتنفيذ الاهداف الواردة في الخطط الخمسية وجزءا لا يتجزأ منها، وهي على درجة كبيرة من الاهمية للاسباب التالية :

١ - من خلال تنفيذها يمكن الكشف عن مصادر انتاجية جديدة يوءدي استخدامها ليس فقط الى تنفيذ مهام الخطط الخمسية وانما الى تجاوز نسبة تنفيذ هذه المهام .

٢ - تساعد هذه الخطط على كشف الاخطاء الواردة في الخطط الخمسية على اساس استخدام الطاقات الانتاجية الجديدة ومنجزات التقدم العلمي والتقني وتحسين تنظيم الانتاج .

د - خطط لمدة اقل من سنة (الخطط الجارية)

قد يستدعي تحقيق الهدف سرعة التغيير لضمان المرونة والملاءمة بين الظروف والاهداف ، ولذلك قد توضع خطط لمدة ثلاثة اشهر او ستة اشهر .

والخطط الجارية ما هي الا عبارة عن اجزاء من الخطط السنوية وتدقيقا لها. ويوجد انواع مختلفة من الخطط الجارية في القطاع الزراعي نذكر منها :

١ - الخطط الموسمية في قطاع الانتاج النباتي (لمدة ثلاثة أشهر او شهر او اسبوعية) .

٢ - الخطط لاجارية في قطاع الانتاج الحيواني (لمدة شهر او اسبوع او يوم) .

في خطط الانتاج النباتي تحدد كل خطوة من خطوات العملية الانتاجية وللمحاصيل المختلفة ، ولكل العمليات الانتاجية التي يجب انجازها .

كجزء من الخطط الموسمية هناك خطط خاصة بكل فرقة انتاجية . هذه الخطط يجب ان تتضمن المعلومات التالية :

١ - نوع ، حجم ، ترتيب ، توقيت العمليات الانتاجية المختلفة .
٢ - معايير النوعية والعمل من اجل تنفيذ الاعمال الانتاجية المختلفة .

٣ - القوى العاملة اللازمة لتنفيذ الوظائف المطلوبة والارصدة الانتاجية الثابتة والمتغيرة .

٤ - معايير الاستهلاك من مستلزمات الانتاج ومعايير التكاليف الانتاجية .

٥ - عدد ورديات العمل وعدد العمال في كل وردية والعمل الالي المطلوب .

٦ - تنظيم واعداد برامج التنافس بين الفرق الانتاجية في مجال انجاز العمليات الانتاجية .

٧ - المكافآت والحوافز .

٨ - تزويد فرق الانتاج بالاحتياجات والمواد الغذائية .

٩ - اجراءات لضمان حماية الصحة والوقاية من اصابات العمل والحرائق .

الجدير بالذكر ان الهدف من تقسيمات الخطط زمنيا هو ضمان دقة التنفيذ ، ومواجهة التغييرات الطارئة كافة ، والوصول بالا هداف الموضوع الى نهايتها .

والانواع السابقة من الخطط تشكل فيما بينها هرمًا تمثل الخطط
لمدة اقل من عام قاعدته كما في الشكل رقم (١٦) .



الشكل رقم (١٦) : التسلسل الهرمي للخطط حسب العامل الزمني

(٢) تصنيف الخطط حسب الهيكل التنظيمي للاقتصاد الوطني :

تقسم الخطط حسب هذا المؤشر إلى الأنواع التالية :

آ - الخطط الاقتصادية العامة او خطط الاقتصاد الوطني، وهي
الخطط التي يجري وضعها على المستويات المركزية لكامل
قطاعات الاقتصاد الوطني .

- ب - خطط الوحدات الإقليمية او خطط المحافظات
- ج - خطط الوزارات والقطاعات الاقتصادية وخطط الفروع
- د - خطط الوحدات الانتاجية .

ترتبط جميع هذه الخطط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا في ظل
الاقتصاد المخطط ، وتمثل خطط الوحدات الانتاجية قاعدة الهرم الذي
يمثل شكل الارتباط فيما بين هذه الخطط كما في الشكل رقم (١٧) .



الشكل رقم (١٧) : التسلسل الهرمي للخطط حسب الهيكل التنظيمي للاقتصاد الوطني

((٣) تصنيف الخطط حسب طرق تنفيذها :

تقسم الخطط حسب طرق تنفيذها الى الانواع التالية :

أ - الخطط المباشرة :

هي عبارة عن خطط الزامية في حالة كون السلطة التخطيطية تمتلك وسيلة التحكم بالوحدات الانتاجية .

ب - الخطط غير المباشرة :

في هذا النوع من الخطط لا يوجد خضوع مباشر لمنفذي الخطة أمام واضعي السياسة الاقتصادية .

((٤) تصنيف الخطط حسب الشمول :

تقسم الخطط حسب الشمول الى الانواع التالية :

آ - خطط شاملة :

تشمل الخطط الاقتصادية جميع فروع النشاط الاقتصادي (زراعي - صناعي - خدمات) .

ب - خطط جزئية :

يقصد بها اعداد خطة اقتصادية لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي وتنفيذها ، كتخطيط القطاع الزراعي ، او القطاع الصناعي ، او قطاع الخدمات .

ج - خطط قومية :

تشمل الخطة الاقتصادية جميع المناطق الادارية للدولة .

د - خطط اقليمية :

تشمل خطة لمنطقة ادارية واحدة .

تخطيط وتنظيم الانتاج النباتي

٤-١- تخطيط المساحات المزروعة والمردود والانتاج الاجمالي :

في قطاع الانتاج النباتي يمكن استنتاج حجم الانتاج المادي من ضرب حجم المساحات المزروعة بالمردود لكل هكتار .

من اجل التخطيط في مزارع الانتاج النباتي يجب معرفة حجم المساحات التي ستزرع وذلك من خلال جمع المساحات المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل الداخلة في الدورات الزراعية الطويلة الاجل .

الانحرافات السنوية في حجم المساحات المزروعة لكل محصول يمكن معرفتها من خلال مساحات الحقول المزروعة بكل محصول من هذه المحاصيل، ومن خلال التغييرات القصيرة الاجل الناتجة عن حدوث اضرار المختلفة (الاصابات المرضية والافات وغيرها) .

اضافة لما سبق فان الشرط الجديد للخطة الحكومية، او المتطلبات الجديدة لمزارع الانتاج الزراعي الاخرى تساهم في معرفة الانحرافات السنوية السابقة الذكر .

ان تحليل نتائج الانتاج في السنوات الاخيرة يشكل الاساس لتخطيط الانتاج في مزارع الانتاج النباتي .

كلما كانت الفترة الزمنية للتحليل اطول كلما امكننا ذلك في الوصول الى نتائج ادق ما امكن .

اضافة لذلك ولكي نستطيع تقدير مستوى الانتاج النباتي المحقق نقوم بمقارنة دلائل الانتاجية المعدة لذلك . في هذا المجال يمكن الاستعانة بأفضل القيم التي تم تحقيقها حتى الآن في مزرعة الانتاج النباتي .

هذه القيم يجب حسابها سنويا في جميع مزارع الانتاج النباتي في القطاع الزراعي ، وتقسيمها الى مجموعات ووضعها تحت تصرف كل مزرعة من المزارع لمقارنة انتاجها بهذه القيم .

كوسيلة مساعدة اخرى لتخطيط المردود هناك امكانية حساب الاتجاه العام لتطور المردود في فترات زمنية محددة كما هو موضح في الشكل رقم (١٨) والخاص بحساب الاتجاه العام لتطور مردود الفصة من عام ١٩٨٦ - ١٩٩٢ م .

السنة	المردود	الاتجاه العام	الفرق بالنسبة للاتجاه العام
١٩٨٦	٣٨٢	٤٤	- ٥٨
١٩٨٧	٥١٠	٤٦٦	+ ٤٩٤
١٩٨٨	٤٢٤	٤٨١٢	- ٥٧٢
١٩٨٩	٥٨٠	٥٠١٨	+ ٧٨٢
١٩٩٠	٥٨٠	٥٢٢٤	+ ٥٧٦
١٩٩١	٥٣٢	٥٤٣٠	- ١١٠
١٩٩٢	٥٠٨	٥٦٣٦	- ٥٦

الشكل رقم (١٨) : الاتجاه العام لتطور مردود الفصة طن/ها

لتحديد الاتجاه العام لتطور المردود نستخدم في الحساب المعادلة

التالية :

حيث :

T : المردود

x : السنة التي يعود اليها المردود المعين

a و b : ثوابت تحدد تغيرات المردود في السنوات ، كما أن b تعبر عن مقدار الزيادة السنوية المطلقة للمردود .

وتحسب كلا من a و b وفقا لما يلي :

$$a = \frac{\sum x^2 \cdot \sum y - \sum xy \cdot \sum x}{n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{n \cdot \sum xy - \sum xy \cdot \sum y}{n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

n : السنوات

n - 1 : x

y : المردود طن/ها

لوضع المعادلة التي تبين خط الاتجاه العام لتطور مردود محصول الفصة خلال الفترة الزمنية ١٩٨٦ - ١٩٩٢ نضع جدولا يتألف من العوامل n , x , y , x² , xy مع ملاحظة أن x في السنة الاولى من سلسلة السنوات المدروسة = الصفر .

xy	x ²	y	x	n
∴	∴	٣٨٢٢	صفر	١٩٨٦
٠١٠	١	٥١٠	١	١٩٨٧
٨٤٨	٤	٤٢٤	٢	١٩٨٨
١٧٤	٩	٥٨٠	٣	١٩٨٩
٢٣٢	١٦	٥٨٠	٤	١٩٩٠
٢٦٦	٢٥	٥٣٢	٥	١٩٩١
٣٠٤٨	٣٦	٥٠٨	٦	١٩٩٢
١١١٢٦	٩١	٣٥١٦	٢١	٧

$$a = \frac{\sum x^2 \cdot \sum y - \sum x \cdot \sum xy}{n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2} = \frac{351,6 \times 91 - 21 \times 1112,6}{7 \times 91 - (21)^2}$$

$$= \frac{31995,6 - 23364,6}{637 - 441} = \frac{8631}{196} = 44,05$$

$$b = \frac{n \cdot \sum xy - \sum x \cdot \sum y}{n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2} = \frac{7 \times 1112,6 - 21 \times 351,6}{7 \times 91 - (21)^2}$$

$$= \frac{7788,2 - 7383,6}{637 - 441} = \frac{404,6}{196} = 2,06$$

وعليه تكون معادلة خط الاتجاه العام لتطور مردود محصول الفصة

هي :

$$T = 44,04 + 2,06$$

مردود محصول الفصة ارتفع في الفترة الزمنية ١٩٨٦-١٩٩٢ كمتوسط بمقدار ٢,٠٦ طن/ها .

علاوة على ذلك وكما هو مألوف يمكن حساب اتجاه المردود من وسطي المردود للسنوات الخمس الاخيرة (c) ومن افضل مردود محقق خلال الفترة الزمنية المدروسة (d) وذلك حسب المعادلة التالية :

$$\frac{c + d}{2}$$

وسطي المردود للسنوات الخمس الاخيرة في مثالنا السابق تبلغ (٥٢,٤٨) طن/ها .

اعلى مردود في السنوات السبع المدروسة تبلغ (٥٨) طن/ها .
يمكن حساب اتجاه المردود كمايلي :

$$\frac{c + d}{2} = \frac{52,48 + 58}{2} = 55,24 \text{ طن/ها}$$

طبعاً، لا يمكن اعتبار نتائج التحليل والحساب مؤشرات يمكن الأخذ بها فقط أثناء تخطيط المردود لكل محصول من المحاصيل .

في هذا المجال يجب البحث عن الخلل الذي يؤدي إلى نقصان المردود والاحراءات التي تؤدي إلى زيادة المردود وأهمها الأخذ بنتائج التقدم العلمي والتقني .

بعد حساب حجم المساحات المزروعة وتحديد مستوى الانتاجية للهكتار ولكل محصول، يجب العمل على وضع الميزانية التي توضح فيما إذا كان حجم الانتاج المخطط سوف يغطي الاحتياج الاجتماعي من المنتجات الزراعية .

إذا تحققت تغطية الاحتياج يمكن توزيع شروط الخطة على الأقسام والفرق الانتاجية في مزرعة الانتاج النباتي .

في مجال الفرق الانتاجية تتم عملية تخطيط حجم الانتاج المادي في كل حقل انتاجي في ضوء شروط الانتاج المختلفة وبالعلاقة مع وضع خطة افضل تتضمن افضل مردود يمكن تحقيقه . لتحقيق ذلك يجب تحليل تطور المردود المحقق حتى الآن ومعرفة مؤشرات تطور خصوبة التربة ومستوى استخدام نتائج التطور في المجالين العلمي والتقني .

من خلال حساب افضل مستوى انتاجي محقق ومن خلال امكانيات المزرعة يجب وضع خطة افضل مردود ولكل حقل من حقول المزرعة .

هذه تشكل وثيقة انتاجية شاملة ومعللة تساعد في تحقيق اعلى الانتاجيات في كل الحقول مع ضمان تأمين اعادة تجديد خصوبة التربة .

من مجموع الانتاجيات لكل حقل على حدة يمكن حساب حجم الانتاج المادي للفرق والأقسام الانتاجية وللمجموع المزرعة .

تخطيط مردود المحاصيل الزراعية

تنبثق أهمية تخطيط مردود المحاصيل الزراعية من الدور الذي يلعبه هذا المؤشر في تحديد كثير من المؤشرات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الانتاجي والمالي . اذ أن حجم الانتاج الاجمالي ان كان في القطاع النباتي او الحيواني يتوقف الى حد كبير على مستوى مردود المحاصيل .

كما أن المستوى المخطط للمردود يعتبر أحد العوامل الأساسية التي يتحدد بموجبها مقدار وبنية الاراضي المدة لزراعة المحاصيل ، والتي تتحدد بموجبها أيضاً مجموعة التدابير الفنية الزراعية وحجم النفقات اللازمة للانتاج .

كما يتوقف على مستوى مردود المحاصيل الزراعية مستوى انتاجية العمل والتكلفة الذاتية للوحدة المنتجة ومعدل الربح والدخل للاستثمارات

الزراعية ويؤثر مستوى المردود كذلك على مستوى الاجور وبالتالي على معدل كل من الادخار والاستهلاك .

وهكذا نرى أن مردود المحاصيل الزراعية يعتبر أحد المؤشرات الأساسية للانتاج الزراعي . وعلى الرغم من ذلك مازال تخطيط مردود المحاصيل الزراعية في الواقع يتم على الاغاب بناء على تقديرات شخصية لاتستند الى تحليل علمي صحيح (وهذا يرجع في غاب الاحيان الى قلة البيانات الاحصائية او غيابها كلياً) او يتم وفقاً لتقدير المردود الوسطي خلال ٣ - ٥ سنوات ماضية يضاف اليه بعد ذلك نسبة مئوية معينة .

ان وضع مردود تخطيطي صحيح يجب أن يرتكز على مستوى أساس يؤخذ بعين الاعتبار لدى حسابه عاملان أساسيان :

١ - طول الفترة الزمنية التي يجب أن تدخل في حساب المردود الوسطي .

٢ - طريقة حساب المردود الوسطي .

١ - الفترة الزمنية :

يحسب المردود الوسطي الذي سيعتبر الأساس في وضع المؤشر المستقبلي (المخطط) للمردود لمدة سنوات ماضية وتحديد عدد السنوات التي ستدخل في الحساب يعتبر ذا أهمية بالغة . ذلك لأنه اذا كان عدد السنوات كبيراً فسيكون تأثير الظروف الطبيعية والمناخية قد أخذ بالحسبان بشكل كامل تقريباً ، حيث ان الاثر السلي للسنوات المجاف يغطيه الاثر الايجابي للسنوات الخصبه . غير أن العدد الكبير للسنوات يؤدي الى أن تدخل في الحساب مؤشرات تلك السنوات البعيدة التي يختلف فيها كثيراً مستوى التقنية

والتكنولوجيا الزراعية ونوعية البذار وغيرها عن مستواها في الفترة الخطأ لها ، ذلك لأن هذه العوامل تتطور باستمرار . لهذه الأسباب يكون تحديد عدد السنوات ذا أهمية بالغة لدى حساب المردود الوسطي . ومن الاقتصاديين من يحدد هذه المدة بـ ٣ - ٥ سنوات ومنهم من يحددها بـ ٧ / سنوات وآخرون يحدونها بـ ١٠ سنوات وأكثر .

٢ - طرق حساب المردود الوسطي :
هناك عدة طرق لحساب المردود الوسطي : طريقة المتوسط الحسابي البسيط - طريقة المتوسط الحسابي الموزون (المثل) - طريقة المتوسط المتزلق .

طريقة المتوسط الحسابي البسيط :
يحسب المردود الوسطي وفقاً لهذه الطريقة بقسمة مجموع قيم المردود خلال السنوات المعتبرة في الحساب على عدد السنوات ، أي :

$$Y = \frac{\sum y}{n}$$

حيث :

Y : المردود الوسطي .

y : المردود السنوي الحقيقي .

n : عدد السنوات المدروسة .

طريقة المتوسط الحسابي الموزون (المثل) :

يحسب المردود الوسطي وفقاً لهذه الطريق بقسمة مجموع قيم كمية المحصول خلال السنوات المعتبرة في الحساب على مجموع المساحات المزروعة بالمحصول خلال السنوات ذاتها أي :

حيث :

γ : المردود الوسطي

p : كمية المحصول السنوي .

s : المساحة المزروعة بالمحصول سنوياً .

طريقة المتوسط المنزلق :

يحسب المردود الوسطي وفقاً لهذه الطريقة بتقسيم السنوات المدروسة إلى زمرة (كل ٣ أو ٤ أو خمس سنوات) على أن يبدأ التقسيم من السنة الأولى بالنسبة للزمرة الأولى ، ومن السنة الثانية بالنسبة للزمرة الثانية وهكذا ..
بحسب متوسط المردود لكل زمرة ، ثم يحسب المردود الوسطي بقسمة مجموع متوسط المردود لكل الزمر على عدد الزمر .

وسنحاول فيما يلي تطبيق الطرق السابقة في حساب متوسط مردود القمح في القطر العربي السوري خلال الأعوام ١٩٦٣-١٩٧١ (تسع سنوات) :

السنة	المساحة (الف هكتار)	المحصول (الف طن)	المردود كنتال/هكتار
١٩٦٣	١٥٥٩	١١٩٠	٨
١٩٦٤	١٤٧٦	١١٠٠	٧
١٩٦٥	١٢١٤	١٠٤٤	٩
١٩٦٦	٨٥٤	٥٥٩	٧
١٩٦٧	١٢٠١	١٠٤٩	٩
١٩٦٨	٨٩١	٦٠٠	٧
١٩٦٩	١٢٢١	١٠٠٣	٨
١٩٧٠	١٣٤١	٦٢٥	٥
١٩٧١	١٢٧٤	٦٦٢	٥
٩	١١٠٣١	٧٨٣٢	٦٥

المجموع

المصدر : المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ .

أ - حساب المردود الوسطي حسب طريقة المتوسط الحسابي :

$$\text{المردود الوسطي} = \frac{٨ + ٧ + ٩ + ٧ + ٩ + ٧ + ٨ + ٥ + ٥}{٩}$$

$$= \frac{٦٥}{٩} = ٧,٢٢ \text{ كنتال / هكتار}$$

ب - حساب المردود الوسطي حسب طريقة المتوسط الحسابي الوزون (النقل)

$$\frac{1049 + 559 + 1044 + 1100 + 1190}{1201 + 854 + 1214 + 1476 + 1559} = \text{المردود الوسطي}$$

$$= \frac{662 + 625 + 1003 + 600 +}{1274 + 1341 + 1221 + 891 +}$$

$$= \frac{7832}{11031} = 0.71 \text{ ر. طن / هكتار} = 71 \text{ كنتال / هكتار}$$

ج - حساب المردود الوسطي حسب طريقة المتوسط المثلث :

السنة	المردود كنتال/هكتار	المتوسط في زمر ٣ سنوات	المتوسط في زمر ٤ سنوات	المتوسط في زمر ٥ سنوات
١٩٦٣	٨		٧١٧٥	
١٩٦٤	٧	٨		٨
١٩٦٥	٩	٧١٦٧	٨	٧١٨
١٩٦٦	٧	٨١٣٣	٨	٨
١٩٦٧	٩	٧١٦٧	٧١٧٥	٧١٢
١٩٦٨	٧	٨	٧١٢٥	٦١٨
١٩٦٩	٨	٦١٦٧	٦١٢٥	
١٩٧٠	٥	٦		
١٩٧١	٥			
المجموع	٦٥	٥٢١٣٤	٤٥١٠٠	٣٧١٨
المردود الوسطي	٧١٢٢	٧١٤٩	٧١٥	٧١٥٦

من الجدول نرى أنه على الرغم من أن الردود الوسطي المحسوب في
البيانات الثلاث متقارب إلا أنه كلما زاد عدد السنوات في الزمرة الواحدة
كلما قل ظهور أثر العوامل الطبيعية والمناخية غير الملائمة في الردود الوسطي .

٣ - حساب معدل التزايد :

إن حساب الردود الوسطي لا يكفي وحدة لتخطيط مردود المحاصيل
الزراعية ، إذ لابد من تحديد خط اتجاه زيادة الردود . كما أن تخطيط
الردود وخاصة للمستقبل المتوسط يتطلب تحديد المعدل الوسطي السنوي للتزايد
والذي يحدد عادة بالمعادلة :

$$K = \frac{n-1}{\sqrt{\frac{y_n - y_1}{n}}}$$

حيث :

$\bar{K}$: المعدل السنوي للتزايد .

y_n : مردود السنة الأخيرة من الفترة المدروسة .

y_1 : مردود السنة الأولى من الفترة المدروسة .

n : عدد سنوات الفترة المدروسة .

غير أن عيب هذه الطريقة يكمن في أنه يؤخذ في الحساب فقط
السنة الأولى والسنة الأخيرة من الفترة والتي يمكن أن يكون المحصول فيها
جيداً أو سيئاً تبعاً لجودة الموسم أو رداءته ، وبالتالي سوف لا تعكس
الواقع الفعلي لاتجاه تطور الردود . ولذا يمكن اللجوء الى طريقة أخرى
لتحديد الاتجاه العام لتطور الردود . ووفقاً لهذه الطريقة تستخدم في الحساب
المعادلة التالية :

تخطيط استخدام

الأراضي الزراعية

جامعة دمشق
Damascus University

من الاهداف الرئيسية لتخطيط الانتاج الزراعي زيادة الانتاج من وحدة المساحة وبالتالي زيادة حجم المنتجات الزراعية لمواجهة الزيادة المطردة في الطلب على الغذاء المحلي والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية وتوفير فائض التصدير يمكن عن طريقه تأمين القطع الاجنبي اللازم لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بشكر عام كما أن الاستثمار الكفء للأراضي الزراعية ، وزراعة الارض بما يلائم تربتها من محاصيل يعتبر أحد الخطوات الهامة في زيادة الانتاج الزراعي .

إن ترجمة زيادة الانتاج الزراعي الى أهداف انتاجية مخططة تبدأ بتولئة الدقة بين اجمالي الطلب على المنتجات الزراعية وبين الموارد المتوفرة التي بواسطتها سيتم تلبية ذلك الطلب ، وأهم الموارد التي تستهدفها هي عملية الانتاج في الارض . فالارض - كما ذكرنا سابقاً - هي وسيلة الانتاج الرئيسية في الانتاج الزراعي . ولذا ينبغي لدى تخطيط استخدام الأراضي الزراعية اتباع الخطوات التالية :

- حصر الموارد الارضية وتقييمها .
- التوزيع الاقليمي للمنتجات الزراعية والتخصص .
- تحديد التغيرات التي ستطرأ على تركيب الموارد الارضية .
- تصميم الدورة الزراعية .
- تحديد التركيب المحصولي للأراضي الزراعية .

١ - حصر الموارد الارضية وتقييمها :

يجري أولاً حصر مساحة البلد الجغرافية ثم المساحات المستثمرة زراعياً وغير المستثمرة ، وتوضع امكانية استثمار اراض جديدة من الأراضي التي لم تستثمر بعد . وتوزع المساحة المستثمرة الى اراضي مزروعة وأراضي مبنية ،

ونوضح إمكانية تقليل الأراضي البور . كما توزع مساحة الأراضي المزروعة وفق أنواع المحاصيل الزراعية ، أي تحدد المساحة التي ستزرع بكل محصول من المحاصيل . كما تبين مساحة الأراضي الروية والأراضي البعلية ومساحة الأشجار المثمرة والغابات ، ومساحة أراضي المروج الطبيعية والمراعي وما إلى ذلك .

ويجدر بالذكر أن حصر المساحات المستثمرة زراعياً وأوجه استثمارها يجري أعداده بناء على دراسة سلسلة من السنوات وذلك لايضاح التغيرات الهامة التي حدثت في استخدام الأراضي مثل الزيادة في جملة المساحة المزروعة أو مساحة الأراضي الروية أو تحول جزء من مساحات أراضي الغابات أو المروج أو المراعي إلى أراضي تزرع بالمحاصيل .

أما تقييم الموارد الأرضية فيكون بتحديد ملائمة هذه الموارد لإنتاج هذا النوع أو ذاك من المنتجات الزراعية أو مجموعة المنتجات الزراعية . ويجري هذا التحديد بدراسة خواص التربة ودرجة خصوبتها وطوبوغرافية التربة ودراسة المناخ (رطوبة ، حرارة) ، وتجدر الملاحظة إلى أنه بإمكان الإنسان تفسير بعض الخواص الطبيعية للأرض ، فالتربة الفقيرة (ذات خصوبة متدنية) يمكن زيادة خصوبتها باستخدام الأسمدة العضوية والكبائية ، كما أن الأراضي الجافة يمكن مدها بمياه الري ، وإذا كان السطح الجفراي للأرض غير ملائم للزراعة فيمكن تسويته عن طريق إقامة مصاطب وما إلى ذلك .

ومن حيث العموم إن تقييم الموارد الأرضية وتحديد استخداماتها المختلفة يتطلب معرفة وتقييم الخواص الرئيسية المتعلقة بملاءمة الأرض لتلك

الاستخدامات ، إذ توضح هذه الخواص مجال الاختيار في استخدامات الأرض من حيث زراعتها بأنواع المحاصيل التي تسمح بها البيئة الطبيعية . فعوامل التربة والمناخ والمياه وغيرها من خواص الموارد الأرضية كثيراً ما تسمح بمجال كبير للاختيار بين الاستخدامات البديلة للأرض .

كما يجب في نفس الوقت تقييم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على العملية الانتاجية مثل ضغط السكان على الأرض (الكثافة) ومدى توفر العمل ووسائل التقنية ، الطرق والوسائل التكنولوجية لاستخدام الأرض ، نظم ملكية وحيازة الأرض وأنماط الاستثمار الزراعي ، مستوى التعليم وغير ذلك من الأمور التي يتوقف عليها إلى درجة كبيرة مستوى استخدام الموارد الأرضية .

ويكون حصر الموارد الأرضية وفقاً للزمرة التالية :

- ١ - المساحة الجغرافية ،
- ٢ - مساحة الأراضي الزراعية ،
- ٣ - مساحة الأراضي المفلوحة ،
منها : المروية ،
البعلىة ،
- ٤ - المساحة المزروعة بالمحاصيل ،
- ٥ - مساحة الأراضي المبنية ،
- ٦ - مساحة الأراضي المشجرة بالأشجار المثمرة والكروم ،
- ٧ - مساحة المروج والمراعي الطبيعية ،
- ٨ - مساحة الغابات والحراج .

٢ - التوزيع الاقليمي للمنتجات الزراعية والتخصص :

ذكرنا أن زيادة الانتاج من وحدة المساحة بأقل النفقات تعتبر من المهام الرئيسية للتنمية الزراعية ، وتحقيق هذا الغرض ينبغي توزيع الانتاج الزراعي اقليمياً وفق أسس علمية تأخذ في حساباتها انتاج هذا النوع او ذلك من المحاصيل الزراعية في المنطقة أو الاقليم الذي تتوفر فيه أفضل الشروط الطبيعية والاقتصادية للملائمة لزراعة المحصول .

والتخصص في انتاج السلع الزراعية يعتبر التطبيق العملي لتوزيع الانتاج الزراعي اقليمياً . والتخصص لا يعني بأي حال من الاحوال الاعتماد على محصول زراعي واحد ، إنما يعني التوزيع الاقليمي للانتاج الزراعي المبني على أسس علمية ، والتطوير الملائم لفروع الانتاج الزراعي في كل اقليم ومنطقة واستثمار زراعية بها يتلاءم والظروف الطبيعية والاقتصادية التي تتميز بها الاقليم أو المنطقة .

من ذلك يتضح أن تخصص الانتاج الزراعي يرتبط ارتباطاً مباشراً بتوزيعه الاقليمي ، بل يشكلان ممّا جاني عملية واحدة . فالتوزيع الاقليمي للانتاج الزراعي يعني توزيع انتاج مختلف السلع الزراعية على المناطق الانتاجية في البلاد ، والتخصص يعني تكثيف انتاج سلع زراعية معينة في بعض الاستثمارات الزراعية أو المناطق الزراعية .

والتوزيع الاقليمي للانتاج الزراعي يحقق كثيراً من المهام يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- استمرار زيادة انتاجية العمل الاجتماعي واستمرار خفض تكاليف الانتاج .

- تقريب المنتجات الزراعية من الأسواق استهلاكها بهدف التقليل من نفقات النقل وخفض نسبة الهدر وخاصة بالنسبة للمنتجات سريعة التلف .
- تحقيق التكامل والتطوير الشامل لمختلف المناطق الاقتصادية على أساس تقسيم العمل بينها .

- الاستغلال الكامل والفعال للموارد الطبيعية والظروف المناخية .
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن السوق الأجنبية ما أمكن والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالمنتجات الزراعية .

ولا بد عند القيام بعملية التوزيع الاقليمي للانتاج الزراعي والاتجاه نحو التخصص من أن تؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل ، أهمها :

آ - الظروف الطبيعية :

تأتي الظروف الطبيعية في مقدمة العوامل التي تؤثر على وجهة التوزيع ومنحى التخصص ، ذلك لأن عملية الانتاج الزراعي تتشابه - كما نعلم - مع الطبيعة ، ولهذا السبب لا بد من دراسة شاملة ودقيقة وعميقة لكل الظروف الطبيعية (الاقليم ، التربة ، السطح الجغرافي للتربة وما الى ذلك) يتم على أساسها توزيع المحاصيل الزراعية على المناطق الطبيعية بما يلائم كلاً منها ، وتعميق التخصص في الانتاج على هذا الاساس أيضاً .

إن الشروط الطبيعية ، والمناخية منها بشكل خاص ، تعين دائرة انتشار كل مجموعة من مجموعات المحاصيل الزراعية ، كما تحدد فرع التخصص الحيواني في كل منطقة . فلا يمكن مثلاً زراعة أشجار الحمضيات في المناطق القارية قليلة الرطوبة ، كما لا يمكن تربية الابقار في المناطق الصحراوية .

قد يكون بالامكان زراعة كثير من أنواع المحاصيل الزراعية التي تتلاءم وظروف كل منطقة طبيعية ، غير أن الظروف الطبيعية يجب أن تقيم اقتصاديا لدى القيام بتوزيع الانتاج الزراعي ، أي عندما تختار مجموعة المحاصيل التي تلائمها ظروف طبيعية معينة . ويقصد بالتقييم الاقتصادي للظروف الطبيعية اختيار السلع الزراعية التي يمكن انتاجها في ظل هذه الظروف بأقل كلفة .

ب ظروف النقل :

لا تعتبر السلع الزراعية جاهزة للاستهلاك إلا إذا نقلت من مكان انتاجها الى مكان استهلاكها ، وحلقة الوصل بين المـكانين هي النقل .

وحجم نفقات نقل المنتجات الزراعية يشكل نسبة غير قليلة من قيمة المنتجات كما أن حجم هذه النفقات يتناسب عكساً مع إنتاجية وسائط ووسائل النقل وطردها مع طول المسافة التي تنقل عبرها المنتجات . ويتوقف حجم نفقات نقل المنتجات الزراعية أيضاً على حجم ووزن هذه المنتجات . فالمنتجات التي تنصف بالحجم الكبير تكلف أكثر من المنتجات ذات الحجم الصغير ، فيكلف نقل الحبوب مثلاً أقل بكثير من نقل البطاطا أو الشوندر السكري أو الخضار أو الفواكه .

وعلى هذا الاساس يجب توزيع الانتاج الزراعي وتحديد التخصص بالشكل الذي يحقق أكبر وفر في النفقات . فالمحاصيل الزراعية التي يكلف نقلها غالباً ، او تكون شديدة التعرض للتلف من جراء نقلها ينبغي انتاجها قريباً من أماكن استهلاكها

والجدير بالذكر أن تطوير وسائل المواصلات (وسائل النقل ، الطرق ، السكك الحديدية ، وما الى ذلك ...) وزيادة طاقتها ورفع كفاءتها الانتاجية

مساعد على خفض كلفة نقل الوحدة من الانتاج ، وهذا سيؤدي في المدى
لبعد الى التقليل من أهمية هذا العامل (ظروف النقل) بالنسبة لتوزيع
بمخصص الانتاج الزراعي ، غير أن الاختلاف الكبير في طبيعة نقل الانواع
الكبيرة من المحاصيل الزراعية يجعل هذا العامل يحتفظ بأهميته ويتطلب
معه بين الاعتبار بالنسبة لتوزيع وتخصص الانتاج الزراعي .

ج - المراكز الصناعية والتجمعات السكانية :

يسير تطور الانتاج الزراعي عادة تحت تأثير الصناعة التي تبرز على
شكل مقدمة اولية او دفعة محركة لتطور الزراعة ، وذلك عن طريق مد
الرف باستمرار بما يحتاجه من وسائل الانتاج الجديدة . كما أن التوزيع
الحقيقي والفعلي للانتاج الزراعي ، وخاصة السلمي ، يتوقف في المدى البعيد
على توزيع الصناعات وعلى توزيع المدن الكبيرة . أضف الى ذلك ، إن تمركز
الصناعة يؤثر بشكل مباشر على تغير تخصص الاستثمارات الزراعية ، فالعدد
التزايد لسكان المدن وزيادة حجم المراكز الصناعية يتطلب باستمرار زيادة
انتاج السلع الزراعية في المناطق القريبة منها ، وعلى الاخص تلك السلع
التي تفرض للتلف عند نقلها الى مسافات طويلة مثل الخضار والفواكه
والحليب ، او تكون نفقات نقلها مرتفعة مثل المواشي المخصصة للذبح وغيرها .

هذه هي أهم العوامل التي ينبغي مراعاتها لدى توزيع الانتاج
الزراعي على مختلف مناطق الانتاج . والتوزيع الصحيح للمنتجات يخلق
الخدمات الاولية الضرورية لتحديد التخصص الاقليمي او تخصص الاستثمارات
الزراعية بانتاج هذا النوع أو ذاك من السلع الزراعية . غير أنه يجب الانتباه
الى أن التخصص في الانتاج الزراعي لا يمكن ان يصل الى مستوى التخصص

في الانتاج الصناعي . فلا يمكن مثلاً انتاج محصول وحيـد او التخصص بالقيام بمعاية انتاجية زراعية واحدة . غير أنه يظل ممكناً رفع درجة التخصص بانتاج عدة أنواع من المحاصيل الزراعية التي تحقق الفائدة الاقتصادية الأكبر في ظل الظروف الطبيعية والانتاجية القائمة ، مع التركيز على انتاج محصول واحد أو أكثر .

وما يجدر ذكره أنه لدى تحديد وجهة التخصص في الانتاج الزراعي لابد من الملاءمة بين الفروع الانتاجية التي ستكون موضوع التخصص ، أي ضرورة التوفيق (التوليف) بين المحاصيل الزراعية التي يهدف التخصص لانتاجها بحيث يتأمن :

- الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ووسائل التقنية والوسائل الأخرى .
- الاستخدام الأكمل والمتوازن لموارد العمل على مدار العام .
- مستوى معين من العلاقة التكنولوجية بين الفروع أو المحاصيل التي تحدد وجهة التخصص .

- الاستفادة من المنتجات الثانوية في الفروع الزراعية أو المحاصيل الزراعية ومن فضلاتها (التبن ، الروث ، وغير ذلك) وهذا يتطلب التوفيق ، أو تحقيق التوازن بين الفرعين الانتاجيين الرئيسيين - النباتي والحيواني .

فالاستخدام الكفء للأراضي الزراعية يتطلب التخصص بانتاج تلك المحاصيل التي تؤمن دخلاً صافياً (ربحاً) أعظماً . غير أن اختيار مجموعة المحاصيل هذه أو تلك ينبغي ان يحقق الاستخدام الأكمل والمتوازن لموارد العمل ، كي لا تتعرض القوة العاملة الزراعية الى البطالة الموسمية . كما يجب

على هذا الاختيار أن يضمن امكانية الاستغلال الاقتصادي لوسائل الانتاج المتوفرة ويؤمن في نفس الوقت حداً معيناً من العلاقة التكنولوجية بين العمليات الانتاجية التي يتطلبها انتاج مجموعة المحاصيل المختارة فان لم يتوفر هذا الحد من العلاقة التكنولوجية فسيؤدي ذلك دون ريب ، الى زيادة نفقات كل محصول ، ذلك لأن اختلاف العمليات الانتاجية يفترض وجود نوعيات مختلفة من وسائل الانتاج كما يتطلب مستويات مختلفة من الخبرة والكفاءة لليد العاملة الزراعية .

اضف الى ذلك ، ان اقتصر الانتاج على فرع واحد (نباتي او حيواني) يؤدي الى هدر قسم كبير من الموارد . فالمنتجات الثانوية في الفرع النباتي (التبن والاعشاب وفضلات المحصول وغير ذلك) لا يمكن الاستفادة منها اقتصادياً الا اذا كان الانتاج الزراعي يجمع بين الفرعين النباتي والحيواني . كما ان الاستفادة من مخلفات الحيوان تتطلب كذلك شمول الانتاج الزراعي لهذين الفرعين .

غير أن هذا لا يعني ان على كل استثمار زراعية ان تلتزم بشمول الانتاج فيها الفرعين معاً (وان كان التشميل افضل) ، اذ يمكن عن طريق اقامة علاقات انتاجية بين عدة استثمارات زراعية ان يتأمن التكامل الانتاجي بين هذه الاستثمارات . كما ان امتداد نشاط استثمار للفرعين لا يعني توزيع النشاط بالتساوي على الفرعين ، انما ينبغي على كل استثمار ان تحدد وجهة تخصصها الرئيسية : فرع رئيسي ، او محصول رئيسي ، او سلعة زراعية رئيسية ، ثم تمارس الى جانب ذلك انتاجاً زراعياً متكاملاً او مكملًا يلائم وجهة التخصص الرئيسية .

وفي جميع الاحوال يجب ان يحقق التخصص في الانتاج الزراعي حداً اقصى من الكفاءة الاقتصادية ويضمن امكانية تحسين وسيلة الانتاج الرئيسية - الارض .

٣ - التغير في تركيب الموارد الارضية :

لا بد لدى تخطيط استخدام الاراضي الزراعية من أن يؤخذ بعين الاعتبار ذلك التغير في تركيب الموارد الارضية الذي سيطراً عليها خلال الفترة المخطط لها . ويمكن في هذا المجال الاعتماد على ميزان الاراضي الزراعية الذي يوضح التغيرات التي ستطرأ على كل نوع من انواع الاراضي الزراعية ، فيبين مثلاً مساحة الاراضي المشجرة بالاشجار المثمرة التي ستتحول الى اراضي مفلوحة تستخدم في زراعة المحاصيل الحقلية ، ومساحة الاراضي المفلوحة التي ستغرس خلال فترة الخطة بالاشجار المثمرة . او يوضح مساحة المروج والمراعي الطبيعية التي ستستصلح وتتحول الى اراضي مفلوحة . . . الخ

ان الوصول الى معرفة التغير في تركيب الموارد الارضية يقودنا الى تحديد مقدار مساحة كل نوع من انواع الاراضي الزراعية . هذا المقدار الذي سيجري عليه توزيع الاراضي الزراعية ، أي توزيع المحاصيل الزراعية ونتاج السلع الزراعية الاخرى .

٤ - الدورة الزراعية :

من الامور المهمة في تخطيط انتاج المحاصيل الزراعية تحديد الدورة الزراعية التي يؤدي اتباعها الى تحقيق كثير من العوامل المساعدة في زيادة المردود وتحسين خصوبة التربة . فحاجة المحاصيل الزراعية الى العناصر الغذائية التي تحويها التربة تختلف من محصول لآخر ، بل ان زراعة محصول

ماقد يساعد في توفير عناصر غذائية معينة يحتاج اليها محصول آخر . لذلك فإن اختيار دورة تماق زراعة المحاصيل الزراعية يلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى استخدام الموارد الارضية ، وبالتالي يؤثر مباشرة على درجة خصوبة التربة . فمكرار زراعة محصول واحد في نفس الارض سيؤدي الى انخفاض مردود هذا المحصول باستمرار ، كما تتدنى في نفس الوقت درجة خصوبة التربة ويزيد انتشار الاعشاب الطفيلية الضارة التي تنهك خصوبة الارض ايضاً .

كما تقدم نتبين ان الاستخدام الكفء للموارد الارضية وزيادة مردود المحاصيل الزراعية يتطلب تحديد الدورة الزراعية التي تسمح بتماق زراعة المحاصيل الثلاثة التي تتكامل حاجتها للعناصر الغذائية ويعتبر كل منها منفصلاً ملائماً للآخر .

وتختلف الدورة الزراعية من منطقة لأخرى تبعاً للظروف المناخية والطبيعية ، وتبعاً لوجهة التخصص في الانتاج الزراعي . فالأراضي المروية تحتاج الى دورة زراعية تختلف عن الدورة الزراعية التي تحتاجها الأراضي البعلية ، كما أن المناطق التي تتميز بوجود فرع حيواني متطور تتطلب دورة زراعية تختلف عن الدورة التي تتطلبها المناطق الأخرى .

ولايضاح ماهية الدورة الزراعية نفترض منطقة زراعية تقع في ظروف مناخية تجعلها تتبع الزراعة البعلية ، وسنحاول ان نتعرف على شكل الدورة الزراعية التي يمكن ان تتبع في هذه المنطقة . ويجب الانتباه الى ان البور غالباً ما يدخل في الدورة الزراعية اذا كانت كمية الامطار السنوية لا تزيد على ٣٥٠ مم .

وفي هذا المجال قام « معهد الابحاث العلمية للزراعة البعلية » في اوزبكستان في الاتحاد السوفيتي بوضع عدد من الدورات الزراعية للمحاصيل الحقلية وفقاً للظروف الطبيعية والمناخية التي تمتاز بها كل منطقة .

آ - ففي المناطق التي تتميز بقلة كمية الامطار الهائلة السنوية والتي لا تكفي للزراعة المستمرة يقترح المعهد المذكور اتباع دورة خماسية او دورة سداسية يدخل في كل منها نظام التبرير على الشكل التالي :

الحقل ← السنة ↓	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
الاولى	بور	حبوب	حبوب	بور	حبوب
الثانية	حبوب	بور	حبوب	حبوب	بور
الثالثة	حبوب	حبوب	بور	حبوب	حبوب
الرابعة	بور	حبوب	حبوب	بور	حبوب
الخامسة	حبوب	بور	حبوب	حبوب	بور

دورة زراعية خماسية

٥ - التركيب المحصولي للأراضي الزراعية :

بعد أن يكون قد تم حصر الموارد الأرضية وجرى تقييمها ،
واتضحت ملائمة كل منطقة من المناطق الزراعية لإنتاج هذا النوع أو ذلك
من المحاصيل الزراعية وتربية هذا النوع أو ذلك من الماشية ، وانطلاقاً من
تقدير الطلب الإجمالي على كل نوع من السلع الزراعية مع الأخذ بعين
الاعتبار المردود المخطط لكل نوع من أنواع المحاصيل الزراعية وإنتاجية كل
نوع من أنواع الماشية وفق وجهة التخصص ، استناداً إلى كل ذلك يجري
توزيع الأراضي الزراعية ومعرفة مساحة الأرض الزراعية المخصصة لزراعة
كل نوع من المحاصيل - الحبوب ، المحاصيل الصناعية ، البقوليات ، الأعلاف ،
الخضروات .

ثم تحدد بعد ذلك مساحة الأراضي الزراعية التي ستخصص لإنتاج
كل سلعة زراعية ضمن كل مجموعة ، فتحدد مثلاً مساحة الأراضي التي ستزرع
بالقمح والشعير والذرة والأرز ضمن مجموعة محاصيل الحبوب ، وتحدد كذلك
مساحة الأراضي التي ستخصص لزراعة القطن والكتان والقنب والشوندر
السكري وعباد الشمس والتبغ والتبناك ضمن مجموعة المحاصيل الصناعية وهكذا .

وبذلك نكون قد توصلنا إلى تخطيط استخدام الأراضي الزراعية .
وسنورد فيما يلي مثلاً عن تخطيط استخدام الأراضي الزراعية في القطر
المربي السوري آخذين في اعتبارنا جميع النقاط التي عولجت خلال هذا
الفصل .

القانون رقم / ١٤ /

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٧٥

يقرر ما يلي:

مادة ١ - يقصد بالتعابير التالية أينما وردت في هذا القانون المعاني المبينة جانب كل منهما:

- | | |
|-----------|---|
| الوزير: | وزير الزراعة والإصلاح الزراعي |
| الوزارة: | وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي |
| المستثمر: | من يقوم بالاستثمار الزراعي سواء كان قائما على إدارة مشروع انتاجي زراعي أم مالكا أو مستثمر و بالحصدة |
| الخطة: | الخطة الانتاجية الزراعية السنوية |

مادة ٢ - يتم تنظيم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في القطر العربي السوري وفق خطة سنوية

بقرار المجلس الزراعي الأعلى تتضمن بوجه خاص تحديد مايلي:

- أ - تنظيم الانتاج الزراعي وزيادة مردوده وتحسين نوعيته.
- ب - التزامات المستثمرين بما يجب عليهم تنفيذه بالخطة.
- ج - التزامات الدولة ومؤسساتها وخاصة ما يتعلق بشراء وتسويق المنتجات الزراعية وتحديد أسعارها مسبقا وتأمين مستلزمات الانتاج.

مادة ٣ - أ - يشكل المجلس الزراعي الأعلى على الوجه التالي:

- | | |
|---------------------------------|--------------|
| رئيس مجلس الوزراء | رئيسا |
| رئيس اللجنة الاقتصادية | نائبا للرئيس |
| رئيس مكتب الفلاحين القطري | عضوا |
| وزير الزراعة والإصلاح الزراعي | عضوا |
| وزير الدولة لشؤون التخطيط | عضوا |
| وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية | عضوا |
| وزير الصناعة | عضوا |
| وزير التموين والتجارة الداخلية | عضوا |
| رئيس الاتحاد العام للفلاحين | عضوا |

ب - تتولى معالجة أمور الخطة في ضوء السياسة العامة للدولة وبشكل خاص اتخاذ القرار اللازم:

- تحديد مساحات و أرقام الانتاج لمختلف أنواع المنتجات الزراعية على مستوى القطر.
- تحديد أسعار شراء مسبقة للمنتجات الزراعية المحددة بالخطة على ضوء السياسة العامة.

- ١ - اقرار السياسة التمويلية الزراعية.
- ٢ - تحديد مستلزمات الانتاج و اقرار أسعار بيعها.
- ٣ - اقرار سياسة تسويق المنتجات الزراعية.
- ٤ - تحديد دور مختلف الجهات في تنفيذ الخطة.

- ٥- اقرار الأسس العامة لدعم وتطوير الجمعيات الفلاحية التعاونية و منشآت القطاع العام الزراعي.
- ٦- متابعة تنفيذ الخطة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

مادة ٤ - تضع الوزارة كل عام الأرقام الانتاجية الزراعية الصادرة عن المجلس الزراعي الأعلى ضمن خطة انتاجية زراعية سنوية تتضمن:

- المساحات المخصصة للزراعة في كل محافظة.
- أنواع المنتجات الزراعية الواجب زراعتها و مردودها و انتاجها.
- الدورات الزراعية المعتمدة.
- التزامات المستثمر برعاية الانتاج و زيادة مردوده و تحسين نوعيته ووقايته و مكافحة آفاته وأمراضه.

مادة ٥ - أ - تشكل لجنة متابعة على الوجه التالي:

- وزير الزراعة و الاصلاح الزراعي
- معاون وزير الزراعة و الاصلاح الزراعي
- رئيس الاتحاد العام للفلاحين
- أمين سر مكتب الفلاحين القطري
- ثلاثة مدراء يسميهم وزير الزراعة و الاصلاح الزراعي من وزارته
- مدير تخطيط الري و الزراعة بهيئة تخطيط الدولة
- ب - مهمة اللجنة:

- المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطة.
- اقتراح اجراء التعديلات المختلفة على الخطة.
- اقتراح رفع السعر المعلن لبعض المنتجات الزراعية وتخفيض الأسعار الفعلية لمستلزمات الانتاج وأجور المكافحة الوقائية والاجبارية.
- للجنة الحق بدعوة من تشاء من المدراء العاملين بالدولة بصفة أعضاء عند بحث مواضيع تتعلق بمؤسساتهم.

مادة ٦ - أ - يشكل في كل محافظة مجلس زراعي فرعي على الوجه التالي:

- المحافظ
- رئيس مكتب الفلاحين الفرعي
- مدير الزراعة و الإصلاح الزراعي
- مدير شعبة المصرف الزراعي التعاوني
- ممثلاً لفروع المصرف في المحافظة
- عضو المكتب التنفيذي للشؤون الزراعية
- رئيس اتحاد فلاحي المحافظة

ب - مهمته:

- معالجة أمور الخطة على مستوى المحافظة و بشكل خاص
- اقتراح أرقام الخطة في المحافظة.
- توزيع المهام الانتاجية في ضوء أرقام الخطة والدورات الزراعية.
- للمحافظة على جميع القطاعات و المناطق و النواحي و القرى و الوحدات الانتاجية و اصدارها على شكل خطة زراعية سنوية تفصيلية خاصة بالمحافظة تصدر بقرار من المحافظ.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة وتنظيم مراحل الأعمال الزراعية.
- اعداد تقارير دورية عن تتبع الخطة و رفعها إلى اللجنة المتابعة.

مادة ٧ - أ - تشكل في كل منطقة ادارية لجنة زراعية على النحو التالي:

- مدير المنطقة
- رئيسا
- رئيس مصلحة الزراعة و الاصلاح الزراعي
- مندوب عن الحزب
- رئيس الرابطة الفلاحية
- مدير الناحية المختص
- مدير فرع المصرف الزراعي التعاوني
- عضوا
- عضوا
- عضوا
- عضوا
- عضوا

ب - مهمتها:

- معالجة أمور الخطة على مستوى المنطقة و بشكل خاص
- متابعة تنفيذ الخطة في منطقة عملها و رفع التقارير الدورية بشأنها إلى المجلس الزراعي الفرعي.
- استثمار الأرض موضوع المخالفة للخطة بالطريقة التي تراها مناسبة.

مادة ٨ - تشكل اللجان الزراعية بقرار منها لجانا فرعية تتألف من:

- ممثل عن السلطة الادارية.
- ممثل عن وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي.
- ممثل عن اتحاد الفلاحين.

مهمتها : مراقبة تنفيذ الخطة في النطاق المكاني الذي يحدد لها و تكلف بتنظيم ضبوط مخالفا تنفيذ الخطة و تتمتع هذه اللجان بصلاحيات الضابطة العدلية في مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - أ - يحدث صندوق يسمى (صندوق الخطة الانتاجية الزراعية) برأس مال قدره عشرة ملايين ليرة سورية بغية تمويل نفقات تنفيذ الخطة.

ب - تحدد بقرار من المجلس الزراعي الأعلى قواعد منح المكافآت و التعويضات اللازمة للمبرزين من المستثمرين و الذين قاموا بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليهم بموجب الخطة و المشرفين على تنفيذ الخطة.

ج - تتكون موارد الصندوق من:

- الأموال التي تخصصها الدولة له.
- حصيلة الغرامات الناجمة عن مخالفات الخطة موضوع النقرة أ من المادة العاشرة من هذا القانون.
- واردات الأراضي المستثمرة من قبل الدولة موضوع الفقرة ج من المادة العاشرة من هذا القانون.

مادة ١٠ - كل مستثمر لا يقوم بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه بموجب الخطة وخاصة فيما يتعلق بالمساحات المطلوب زراعتها و أنواع الزراعات و مواعيدها و وقايتها وكذلك الالتزامات الأخرى المتعلقة بالانتاج الحيواني يعاقب بالعقوبات التالية:

- أ - بالحبس من خمسة عشر يوما إلى ثلاثة أشهر و بغرامة من ٥٠٠ - ٥٠٠٠ ل.س.
- ب - اتلاف المزروعات المخالفة.

تخطيط القوة العاملة الزراعية

اهمية تخطيط القوة العاملة الزراعية :

توضع الخطة القومية للقوة العاملة كجزء متكامل من الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والهدف من وضع الخط القومية للقوة العاملة هو تحقيق التوازن بين موارد العمل واحتياجات الاقتصاد القومي للايدي العاملة ، وهذا يتطلب توزيع اعداد القوة العاملة بين مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد القومي مع توفير الجهود والوسائل التي تهدف الى توفير العمل المنتج للاعداد المتزايدة من القوة العاملة .

ووضع خطة للقوة العاملة الزراعية يجب الا يكون خارج اطار الخطة الشاملة للقوة العاملة ، بل يجب ان تكون خطة القوة العاملة الزراعية جزءاً متكاملاً من الخطة الشاملة . وتعود اهمية وضع خطة للقوة العاملة الزراعية الى اهمية الزراعة في الاقتصاد القومي وفي تنميته الاقتصادية والاجتماعية . فالزراعة تساهم في الدخل القومي بنسبة تزيد عن ٣٠٪ ، كما تقدم نحو ٨٠٪ من جملة الصادرات القومية في غالبية البلدان النامية .

كما تقوم الزراعة بتوفير الغذاء اللازم للسكان وكذلك بتوفير المواد الخام والنقد الاجنبي الضروري لتوفير المعدات والوسائل اللازمة لتنمية الصناعية والعمالة ، وتوفر سوقاً لمنتجات الصناعة وتمتد الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية بالقوة العاملة . كما يعيش على الزراعة اكثر من ٥٠ ٪ من جملة السكان (تصل النسبة في سوريا الى ٧٠ ٪) ويعمل بالزراعة اكثر من ٥٠ ٪ من القوة العاملة (تصل النسبة في سوريا الى اكثر من ٥٨ ٪) (١) .

ومن جهة اخرى ما يزال مستوى معيشة العاملين بالزراعة منخفضاً ، الامر الذي يشكل عائقاً امام تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا لم تبذل الجهود الى رفع هذا المستوى .

ومن العوامل الاخرى التي تزيد من اهمية تخطيط القوة العاملة الزراعية ان الزراعة تتصف بالازدحام السكاني الذي يؤدي الى مختلف انواع البطالة وانخفاض مستوى استخدام القوة العاملة الزراعية .

عناصر خطة القوة العاملة الزراعية :

ذكرنا ان الهدف الرئيسي لخطة القوة العاملة الزراعية هو تحقيق التوازن بين موارد العمل وبين الحاجة الى استخداماتها . ولوضع مثل هذه الخطة ينبغي دراسة العناصر التي تتكون منها الخطة وتقويمها كياً ، وام هذه العناصر هي :

- ١ - حجم القوة العاملة الزراعية .
- ٢ - احتياجات الزراعة من الايدي العاملة .

٣ - تقدير النقص او الفائض في الایدي العاملة الزراعية .

٤ - البطالة الزراعية واشكال النقص في الایدي العاملة الزراعية .

٥ - وسائل القضاء على البطالة ووسائل مواجهة النقص في الایدي العاملة الزراعية .

وتتطلب دراسة هذه العناصر دراسة وافية توافر حجم كبير من البيانات الاحصائية والبحوث العلمية عن العمالة الزراعية في الدولة ومختلف مناطقها الزراعية ووحداتها الانتاجية . كما تتطلب ايضاً قدراً كبيراً من التحليل الاقتصادي السليم ، الامر الذي يتطلب تكوين اجهزة خاصة لاجراء الدراسات اللازمة عن القوة العاملة الزراعية .

وسنحاول فيما يلي بحث النواحي الرئيسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند دراسة وتحليل وتخطيط القوة العاملة الزراعية .

١ - حجم القوة العاملة الزراعية :

يحدد حجم القوة العاملة الزراعية وفقاً للعوامل الآتية : (١)

آ - معدل الزيادة الطبيعية للسكان الزراعيين

ب - معدل التحول السكاني من الريف الى الحضر

ج - معدل الزيادة الفعلية للسكان الزراعيين

د - مصادر القوة العاملة الزراعية واهمها نسبة السكان الزراعيين الذين في سن العمل .

(١) التخطيط الزراعي للدكتور عبد المولى بشير - مبد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق .

حدوث انخفاض في معدل المواليد يؤدي الى ارتفاع نسبة السكان الذين في سن العمل ، بينما يؤدي حدوث انخفاض في معدل الوفيات الى انخفاض في نسبتهم ، واثر العامل الاول اقوى من اثر العامل الثاني ، ونظراً لانه لايشتر حدوث انخفاض جوهري في معدل المواليد في الدول النامية في السنوات القليلة القادمة ، فانه يمكن اهمال اثر التركيب العمري للسكان على نسبة قوة العمل في الفترة المستقبلية القادمة .

٢ - تقدير احتياجات الزراعة من القوة العاملة

تحدد احتياجات الزراعة من الايدي العاملة عن طريق التعدادات الزراعية والسكانية وحصر القوة العاملة ، غير ان البيانات الناتجة عن هذه الاجراءات لاتوضح مدى الكفاءة الانتاجية للعمل المستخدم ، وبالتالي فلها لاتوضح مدى الاحتياج الحقيقي للزراعة من القوة العاملة .

ومن الطرق الاخرى المستخدمة لتقدير احتياجات الزراعة من القوة العاملة استخدام معدلات غطية للعمل لحصر عدد ايام العمل (مقاسة في صورة رجل / يوم) اللازمة لكل محصول ولوحدة المساحة المزروعة بهذا المحصول .

ومعدل العمل : هو كمية العمل اللازمة لانجاز عملية زراعية معينة من قبل عامل متوسط خلال يوم العمل . ومعدل العمل اليومي يجب ان يحدد بحيث يمكن تنفيذه من قبل اكثرية العمال ، اما العمال النشيطون فيمكن لهم ان يتخطوه ، اما العمال الاقل نشاطا فيمكن لهم تنفيذه ايضا فيما اذا بذلو جهداً اكثر .

ويمكن تحديد المعدلات النمطية لايام العمل (رجل / يوم) اللازمة

زيادتها بشكل مواز في القطاعات الأخرى حتى يمكن توفير فرص العمل للزيادات السنوية في القوة العاملة وتقليل الازدحام السكاني في الزراعة .

ب - البطالة الموسمية :

إن الحاجة للعمل الزراعي موسمية وتتغير كثيرا من وقت لآخر على مدار السنة ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى موسمية العمل الزراعي . فبعض العمليات الزراعية التي تتطلب قدرا كبيرا نسبيا من العمل مثل عمليات إعداد الأرض والزراعة والحصاد وأحيانا مة مومة الآفات - مركزة في اوقات معينة ومحددة من السنة ، وفي هذه الاوقات تزداد الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية ويزداد عدد المشتغلين فعلا من القوة العاملة الزراعية . بينما في اوقات أخرى من السنة يقل العمل ويتعطل عدد كبير من العمال الذين كانوا يشتغلون في المواسم المزدحمة بالعمل . وعدد الايام التي يعملها العامل الزراعي في السنة يتراوح بين اقل من ١٠٠ و ٢٠٠ يوما في السنة .

وعلى خلاف البطالة المقنعة فإن العمال الزراعيين العاطلين موسميا لا يمكن تحويلهم إلى خارج الزراعة بصفة دائمة لانهم مطلوبون للعمل في المواسم المزدحمة بالعمل .

واهم وسائل تقليل البطالة الموسمية في الزراعة :

- تنويع الانتاج الزراعي والربط بين الانتاج في الفرعين النباتي والحيواني
- زراعة الأرض أكثر من محصول واحد في السنة
- زيادة الوسائل المؤدية لتكثيف الانتاج الزراعي
- القيام بالصناعات الريفية التحويلية
- القيام بمشروعات تشمل انشاء الطرق واعمال الري والصرف وبناء

تخطيط الطلب على المنتجات الزراعية

الطلب على المنتجات الزراعية يقصد به مجموع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والسكان من هذه المنتجات بقصد استهلاكها بصورة مختلفة، حيث يعتبر الاستهلاك الغرض النهائي من النشاط الاقتصادي .

مهمة التخطيط الزراعي تنحصر في حساب هذه الاحتياجات، والتعرف على الموارد الانتاجية، التي يمكن استخدامها لانتاج المنتجات الزراعية اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات .

في مجال تخطيط الطلب على المنتجات الزراعية، لابد من التفريق بين نوعين من الطلب .

أ - الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية :

هذا النوع من الطلب يقسم الى الانواع التالية :

١ - الطلب على المواد الغذائية :

نقصد بذلك الطلب المحلي ، اي طلب السكان على الغذاء ، هذا

الطلب يتأثر بعدة عوامل نذكر منها :

- تغيير الوجبة الغذائية :

يمكن حساب الطلب على المواد الغذائية محليا وذلك بعد معرفة معدلات التغذية الوسطية لكل فرد من افراد المجتمع . هذه المعدلات تعبر عن مقدار تغطية احتياجات الفرد صحيا وغذائيا .

المعدلات الوسطية للتغذية تحسب من خلال معدلات التغذية لكل فئة من الاعمار وحسب التركيب العمري وحسب الجنس .

في القطر العربي السوري يحسب الطلب على المواد الغذائية من وسطي الاستهلاك لكل فرد في المجتمع ، مع الاخذ بعين الاعتبار معدلات الزيادة في الانتاج ، والتغير في القوة الشرائية للسكان ، وكمية الطلب على المنتجات الغذائية . اتباع هذه الطريقة ليعطي نتائج صحيحة .

وسطي الاستهلاك لكل فرد يحسب لعدد من السنوات الماضية ، ويجب مراعاة التغيرات المستقبلية المتوقعة .

بعد معرفة معدلات التغذية ، ومعدلات الزيادة في السكان خلال مراحل تنفيذ الخطة القادمة ، يمكن حساب حجم الطلب على المواد الغذائية بصورة دقيقة وواقعية .

- تقدير عدد السكان وتركيبهم :

عند تحديد عدد السكان في الفترات القادمة ، يجب معرفة التركيب العمري والجنسي للسكان ، ومعرفة نسب التوزيع بين الريف والمدينة . السبب في ذلك ان استهلاك المواد الغذائية يختلف بين المدينة والريف .

يمكن معرفة عدد السكان المتوقع في المستقبل من معرفة عدد السكان الحالي واتجاهات التغير في عدد السكان خلال مرحلة الخطة ، وذلك بمعرفة معدلات الولادات والوفيات ومعدلات الهجرة .

- التغير في الدخل :

ان هدف خطط التنمية الاقتصادية بشكل عام هو زيادة الدخل القومي والدخل الفردي في الوقت نفسه . فاذا زاد الدخل القومي بنفس زيادة عدد

السكان ، يبقى الدخل الفردي ثابتاً ، الدخل الفردي يزداد ويتناقص حسب زيادة عدد السكان بالمقارنة مع الدخل القومي .

في حالة زيادة الدخل القومي بنسبة اكبر من زيادة الدخل الفردي يزداد الدخل الفردي والعكس صحيح .

زيادة الدخل الفردي تزيد من الطلب على المنتجات الغذائية بشكل عام .

يمكن قياس التغيير في الطلب على المنتجات الزراعية بتغيير الدخل الفردي من خلال ما يعرف بالمرونة الداخلية للطلب .

- التغيير في الاسعار :

يتغير الطلب على سلعة ما بتغير سعرها ، وذلك بفرض ثبات جميع العوامل الاخرى . ومن المعروف ان العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها علاقة عكسية ، اي ينخفض الطلب على السلعة بارتفاع سعرها والعكس بالعكس . والصيغة العامة لهذه العلاقة هي :

$$q = d(x) .$$

حيث :

q : الكمية المطلوبة .

x : السعر

هذه العلاقة توضح ان الكمية المستهلكة دالة بالسعر x ، والصيغة الخطية لهذه العلاقة هي :

$$q = a - bx$$

حيث :

a, b : ثوابت ، $a, b \geq 0$

اذا كانت العلاقة غير خطية ، فيمكن كتابتها في صورة دالة أسية كالتالي :

$$q = a x^{-b}$$

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على التغيير في الطلب الناجم عن

التعبير في الاسعار الى قسمين :

- ١ - تأثير الدخل
- ٢ - تأثير البدائل لهذه السلعة

ان الزيادة في السعر الكلي تنقص بشكل مطابق وموازي للقسوة الشرائية ، اي الدخل الحقيقي للمستهلك . كما ان الانخفاض في السعر يزيد الدخل الحقيقي للمستهلك ، والارتفاع في السعر لا يكون شاملا لجميع انواع السلع ، وقد لا يكون بنسبة واحدة .

٢ - طلب الصناعة للمواد الاولية للزراعية

يتحدد طلب الصناعة على المواد الاولية الزراعية بالطلب على المنتجات الزراعية المصنعة . فالطلب على القطن يرتبط والطلب على الملابس ، وطلب الصناعة على التبغ يتحدد والطلب على الدخان وهكذا .

يجب تحديد الطلب على المنتجات المصنعة مع الاخذ بعين الاعتبار تغير الدخل ، وتغير الاسعار ، وتغير عدد السكان وكمية الطلب على المنتجات المصنعة .

٣ - طلب القطاع الزراعي للمنتجات الزراعية :

يتميز القطاع الزراعي بإمكانية اعادة استخدام المنتجات الزراعية الجاهزة مرة اخرى في اعادة تجديد العملية الانتاجية لانتاج نفس المحصول .

مثلا في قطاع الانتاج النباتي تستخدم البذار مرة اخرى لانتاج المحاصيل المختلفة .

لانتاج اللحم والحليب يجب استخدام الاعلاف المختلفة بالاضافة الى استبدال الحيوانات الهرمة او الخارجة من العملية الانتاجية بحيوانات اخرى . وطلب القطاع الزراعي يتحدد بنوعين من المنتجات هما :

استخدام

١ - البذار :

يمكن تحديد كمية البذار وفقا للاسس التالية :

- تحديد الطلب النهائي للمحصول (الاستيراد والتصدير ايضا) .
- معرفة المساحات المزروعة بكل محصول .
- معرفة المردود المخطط لكل محصول خلال فترة الخطة القادمة .
- معرفة كمية البذار اللازمة لزراعة كل هكتار .

وبتقسيم كمية الطلب النهائي على المردود للهكتار يمكن معرفة المساحات الواجب زراعتها .

٢ - الاعلاف :

يمكن تحديد كميات الاعلاف وفقا للاسس التالية :

- معرفة عدد القطيع لكل نوع حيواني مع الاخذ بعين الاعتبار العدد، الجنس، المردود المخطط لكل حيوان .
- معرفة المعدل الوسطي لعليقة كل حيوان .
- معرفة تركيب العليقة (نسبة كل نوع من الاعلاف المكونة للعليقة) .

ويحسب الطلب على الاعلاف بالنسبة لكل نوع من انواع الحيوانات ثم يقدر مجموع الطلب النهائي على الاعلاف .

مجموع الطلب على البذار وعلى الاعلاف يشكل مجمل الطلب الزراعي على المنتجات الزراعية .

٤ - تكوين الاحتياطي الدائم من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الاخرى :

تختلف كمية الاحتياطي من دولة الى اخرى ، وكمية الاحتياطي تتعلق بشكل كبير بتقلبات الانتاج من سنة لآخرى، التي لا يمكن

التنبؤ بها مسبقاً، كعدم ملائمة الظروف الجوية وغيرها من العوامل الطبيعية. ويقدر الاحتياطي لكل منتج زراعي حسب أهميته وحسب ظروف انتاعه او امكانية استيراده وسهولة هذا الاستيراد وغير ذلك .

ب - الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية :

لتقدير الطلب الخارجي على الصادرات الزراعية يتوجب أولاً دراسة الوضع العالمي للتجارة بالمنتجات الزراعية ، ومعدل نموها ، وتقدير الطلب العالمي والعرض العالمي لأنواع السلع المختلفة خلال مراحل الخطة القادمة .

للاوصول الى دراسة وافية عن مختلف نواحي التجارة الخارجية لكل سلعة من السلع ، ينبغي الاستعانة بـ خبراء ودراسات الهيئات الدولية كمظمة الزراعة والاعذية الدولية . الخطوة التالية تشمل تحليل التجارة الخارجية للبلد ذاته في السنوات الماضية ودراسة مساهمتها في التجارة الدولية بالنسبة لكل منتج زراعي ، وتطور هذه المساهمة ، وتطور الاسعار العالمية خلال السنوات الماضية ، واتجاهات تطورها في المستقبل . كما ينبغي تحليل المركز التنافسي للدولة في الاسواق العالمية بالنسبة للدول المصدرة الاخرى ، وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الانتاج ونوعيته وطريقة اعداده وعرضه ، ووسائل زيادة المبيعات وغير ذلك من نواحي التجارة الخارجية ، ودراسة التجارة العالمية ووسائل الصادرات وزيادتها من المنتجات الزراعية الاولى او المصنعة .

في النهاية يقدر الطلب الخارجي بالنسبة لكل نوع من انواع السلع الزراعية ولمجمل المنتجات الزراعية .

وظائف وتحليل ومقارنة وتقويم الخطط الزراعية

٨-١ وظائف تحليل ومقارنة وتقويم الخطط الزراعية :

تحليل ومقارنة وتقييم الانتاجيات المحققة من خلال تنفيذ الخطة تعتبر من الطرق الخاصة باقتصاديات المزرعة . هذه الطرق تستعمل وبشكل موحد لتقييم مستوى واتجاهات وتطور ونمو الانتاج ، والكفاءة الانتاجية وتحديد اسباب النتائج السلبية والايجابية المحققة من خلال تنفيذ الخطة ، والتعرف على الموارد الانتاجية ، ونقاط الانطلاق لاتخاذ الاجراءات الادارية .

الهدف من كل ما تقدم هو التركيز على زيادة الانتاج وتحسين العلاقة بين الانتاج والمصروف .

الانتاجيات ماهي الا عبارة عن النتائج الاقتصادية للعمل الاجتماعي المفيد في وحدة الزمن . هذه النتائج تحدد كميا ونوعيا وهي تنتج عن طريق قوة عمل او مجموعة عمل .

والانتاجية يمكن قياسها بالاشكال التالية :

- ١ - منتج ، مثال : حبوب ، حليب ... في وحدة الزمن
- ٢ - المصروف من زمن العمل لتحقيق غرض انتاجي معين ، مثال : ساعة/عمل/قوة عمل لاجراء الفلاحة ، حفظ المنتجات .. ويعبر عنها بشكل معيار .

٣ - الكفاءة الانتاجية ، العلاقة بين الناتج والمصروف ، مثال:
نسبة الربحية ، نسبة الربح ... ويعبر عنها بشكل نسبة
مئوية .

٨-١-١ التحليل الاقتصادي

التحليل الاقتصادي يفيد في معرفة اسباب الانتاجيات السلبية
والايجابية ، واتجاهات النمو ، والانحرافات السلبية والايجابية .

والتحليل يبحث في الاسباب والتأثيرات والعلاقات ويمكن من معرفة
مختلف الاستنتاجات التي يبنى عليها العمل الاقتصادي في المستقبل .

عند تحليل الانتاجيات يجب تفصيل المجموع الى اجزاء ودراسة
كل جزء بشكل مفصل ، هذا يفيد في اعطاء نظرة اعمق على العلاقات
الداخلية بين الظواهر والاسباب .

نتيجة التحليل تؤول الى الحصول على معلومات نوعية جديدة ،
واستنتاجات عامة ، يمكن الاستناد عليها في العملية التخطيطية
المستقبلية .

تحليل الانتاجيات يجب ان يبحث قبل كل شيء في اسباب الانحرافات
الايجابية والسلبية عن الاهداف الواردة في الخطة من جهة ، من جهة اخرى
اسباب هذه الانحرافات عن المعايير ، والقيم التوجيهية ، وافضل القيم
التي استخدمت في وضع الخطة .

٨-٢-١ مقارنة الانتاجيات

مقارنة الانتاجيات المحققة من خلال تنفيذ الخطة ، تفيد في
التوصل الى معرفة الاختلافات الانتاجية بين العديد من المشاريع الزراعية
او في الفترات الزمنية التي هي مجال البحث . هذه المقارنة تبرز
الاختلافات الانتاجية ، واسبابها ، وامكانيات الحد منها .

تجري مقارنة الانتاجيات في المزرعة وعلى مستويات ادريية مختلفة منها :

١ - مقارنة انتاجيات مجموعات العمل (انتاجية حراثة الارض ، انتاجية الحلابة ، مقارنة الطرق الانتاجية وغير ذلك) .

٢ - مقارنة الاقسام الانتاجية من حيث الانتاجية ، وذلك ضمن المزرعة .

٣ - مقارنة المزارع المتواجدة في المنطقة او اقليم معين .

هنا لابد من الاشارة الى ان مقارنة الانتاجيات يهدف اولا الى توضيح دور مساهمة المزارع في تنفيذ الوظائف الاقتصادية مع مراعاة شروط الانتاج الاقتصادية والطبيعية الخاصة بكل مزرعة ، و اظهار افضل الانتاجيات المحققة .

٨-١-٣- التقييم الاقتصادي :

التقييم الاقتصادي للانتاجيات المحققة من خلال تنفيذ الخطة يشمل معرفة الطاقة الانتاجية ، وتقييم مستوى ونمو الانتاج .

عملية التقييم تجري بمساعدة المعايير ، وافضل القيم ، والتوجيهية ، والتقديرية الفعلية .

تقييم الانتاجيات يفيد في تقييم النتائج والمصروفات ، والعلاقة بين المصروف والمنتج في المزرعة .

لاجراء عملية التقييم نستخدم المؤشرات والمعايير والمقاييس التي تسمح بمقارنة مقاييس الانتاجية ، وتمكن من القيام بالدراسات التحليلية لعوامل التأثير ، والعلاقات بين الاسباب والاثار الاقتصادية .

لمقارنة وتقييم الانتاجية يجب وضع المؤشرات الرئيسية الخاصة بكل مزرعة (الانتاج الذاتي ، الانتاج الاجمالي ، الانتاج الصافي ،

التكاليف ، الربح) هذه المؤشرات تفيد في اجراء وتنفيذ العمل الاداري حيث يمكن مقارنة المؤشرات السابقة والواردة في كل خطة انتاجية ولكل مستوى اداري .

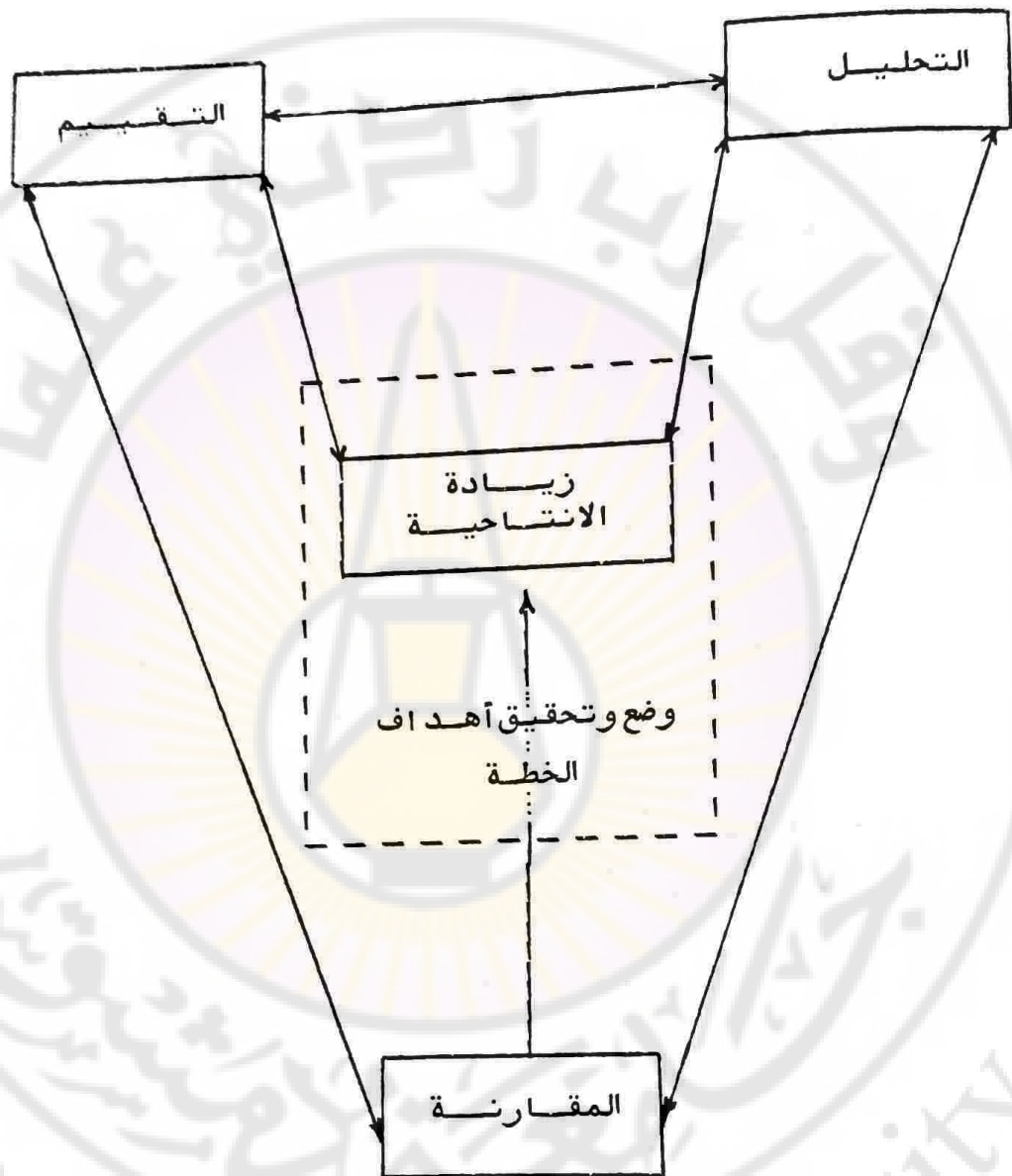
٨-١-٤- وحدة عمليات التحليل والمقارنة والتقييم الاقتصادي للنتاجيات :

التحليل والمقارنة والتقييم مترابطة ، وتؤثر على بعضها البعض بشكل متبادل . فتقييم الانتاجيات المخططة والمحقة يتطلب مقارنة المعايير الموضوعية ، والانتاجيات لمختلف مجموعات العمل في المجالات القابلة للمقارنة .

من جهة اخرى وبمساعدة المعايير والمقاييس الخاصة بتقييم الانتاجية ، يمكن التعرف على الاختلافات الانتاجية ، واسبابها الموضوعية وطرق التخلص والتغلب على الاسباب التي ادت الى بلوغ انتاجيات غير مقنعة . تقييم ومقارنة الانتاجية يتطلب في الوقت نفسه تحليل ومعرفة الاسباب العميقة التي ادت الى الاختلافات السلبية او الايجابية في مجال تنفيذ الخطة الانتاجية

بهذا الشكل يمكن التعرف على عوامل الانتاج والكفاءة الانتاجية العميقة او المشجعة واستخدامها او استبعادها (انظر الشكل رقم ٢٩) والتحليل والتقييم والمقارنة تبني على اساس توفر المعلومات المتنوعة وبصورة خاصة اجراء الحسابات المختلفة ، وتتطلب في الوقت نفسه تحقيق بعض المتطلبات .

هذا يمكن تحقيقه فقط من خلال تحليل ومقارنة وتقييم النقاط المحددة بشكل مسبق ، وذلك من معرفة الطاقة الانتاجية وكيفية استخدامها في المزارع ، الامر الذي يمكن من التوصل الى وضع خطط دقيقة التفاصيل والتعرف على الاسس التي تفيد في معرفة الموارد الانتاجية او في استغلال هذه الموارد .



الشكل رقم (٢٩) : العلاقة التبادلية بين التحليل، والمقارنة والتقييم الاقتصادي للخطة

٨-٢- التحليل والتقييم الاقتصادي الاجمالي للخطة الزراعية في المزارع الانتاجية :

٨-٢-١- تقييم الانتاجيات بمساعدة بعض المؤشرات المختارة :

العمل الاقتصادي في المزارع يقيم من خلال استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة . من المؤشرات الحاسمة لتقييم الانتاجية : الانتاج الذاتي ، الانتاج الصافي ، التكاليف الانتاجية ، الربح .

من اجل التخطيط السنوي نقارن المؤشرات الهامة الواردة في الخطة مع تلك المحققة من خلال تنفيذ الخطة ، وذلك في تقرير نهاية السنة الجدول رقم (٢٩) يتضمن اهم المؤشرات المستخدمة لاجراء التقييم الاقتصادي كمثال .

بمساعدة هذه المؤشرات يمكن تقييم الكفاءة الانتاجية للمزارع وتعليل الاسباب التي ساهمت في تنفيذ الخطة ايجابيا او سلبيا .

بمقارنة هذه المؤشرات مع افضل القيم المحققة سابقا في المزرعة يمكن اكتشاف الاختلافات الانتاجية غير الصحيحة .

الجدول رقم (٣٠) يبين موحزا عن الجدول السابق والذي يفيد في توضيح بعض النقاط المتعلقة بتحليل وتقييم الخطط الزراعية .

اضافة الى المؤشرات المستخدمة والموضحة في الجداول السابقة ، هناك مؤشرات اخرى مثل تكاليف الرصيد الانتاجي الثابت والمتغير ، ريعية الرصيد الانتاجي الثابت وغيرها .

الانتاج الذاتي يستخدم في مزارع الانتاج النباتي كمؤشر نسبي ويعبر عنه بشكل طن او وحدة حبوب لكل هكتار ، وفي مزارع الانتاج الحيواني بشكل مليون وحدة طاقة حيوانية منتجة لكل وحدة حيوانية .

بهذا الشكل يمكن مقارنة انتاجيات المزارع ونسب النمو ومقارنتها مع افضل القيم المحققة .

لتقييم تنفيذ الخطة يجب البحث بعد ذلك ، الى اي حد أشـمـرت تغييرات المساحة المزروعة او عدد الوحدات الحيوانية على تنفيذ الخطة .

الجدول رقم (٢٩) : مقارنة أهم المؤشرات المختارة في إحدى المزارع كمثال

مقارنة أهم المؤشرات	وحدة القياس	خطة ١٩٩٠	المحقق ١٩٩٠	نسبة تنفيذ الخطة /
الانتاج الذاتي الرصيد الانتاجي لكل وحدة عمل	وحدة حبوب / ها ل.س / وحدة عمل	٦٢	٦٣٨٢	١٠٢٠٩
الانتاج الاجمالي	١٠٠٠ ل.س	٨٦١١٤	٩٠١٨٣	١٠٤٠٧
الانتاج الصافي	ل.س / وحدة عمل	٢٧٩٨٧	٢٩٠٣٩	١٠٣٠٨
تكاليف الانتاج الاجمالي	١٠٠٠ ل.س	٤٢٥٢٣	٤٥٠٣٩	١٠٥٠٩
منها - المستهلك من الانتاج الاجمالي	ل.س / ١٠٠٠	١٨٦١٠	١٩٠٢١	١٠٢٠٢
- تكاليف العمل الحسي - نسبة تخفيض التكاليف	ل.س / ١٠٠٠ انتاج اجمالي	٥٠٦٢	٥٠٠٦	٩٨٠٩
ريعية الرصيد الانتاجي الشابت	ل.س / ١٠٠٠ رصيد انتاجي شابت	١٢٣٦	١٢٠٧	٩٧٠٧
ريعية التكاليف	ل.س / ١٠٠٠ تكاليف		١٢٠٧	
ريعية الرصيد الانتاجي المتغير	ل.س / ١٠٠٠ رصيد انتاجي متغير		١٢٠٧	

الجدول رقم (٣٠) : تحليل خطة تنفيذ الانتاج المصافي كمشال

الموشر	وحدة القياس	الخطة	المنفذ	نسبة التنفيذ	الانحراف
١	٢	٣	٤	٥	٦
الانتاج المصافي	ل س / وحدة عمل	٤٢٥٢٣	٤٥٠٣٩	١٠٥٠٩	٢٥١٦ +
الانتاج المصافي	١٠٠٠ ل س	١٣٨٢٠	١٤٥٠٢٧	١٠٤٠٩	٦٨٢٧ +
عدد القوة العاملة	وحدة عمل كاملة	٣٢٥	٣٢٢	٩٩	٣ -
الانتاج الاجمالي	١٠٠٠ ل س	٢٧٩٨٧	٢٩٠٣٨٩	١٠٣٨٨	١٠٥١٩ +
الانتاج المستهلك من	ل س / ١٠٠	٥٠٦٢	٥٠٠٦	٩٨٠٩	٠٥٦ -
تخفيض تكاليف العمل	ل س / ١٠٠ ل س	١٢٣٦	١٢٠٧	٩٧٠٧	٠٢٩ -
الحي	انتاج اجمالي	٢٣٥٥	٢٤٧١	١٠٤٠٩	١١٦ +
الانتاج المصافي	ل س / ها				

العمل الاقتصادي للمزارع يقيهم من خلال مقارنات نمو الانتاج والمستوى الانتاجي . بهذا الخصوص يجب التعرف ، الى اي حد قد تطورت المزرعة (هذا التطور يمكن قياسه لكل سنة انتاجية من سنوات الخطة الخمسية) او الى اي حد يمكن ان تصل اليه افضل القيم ، او الى اي حد يمكن ان تظهر الانتاجيات المختلفة في المستقبل .

٨-٣- استخدام نتائج التحليل لمقارنة وتقييم الانتاجيات :

٨-٣-١- فحوى مقارنة الانتاجية :

ان كل عمل لمقارنة الانتاجيات يجب ان يهدف الى زيادة هذه الانتاجيات لمعرفة فحوى مقارنة الانتاجيات ، لابد من توضيح الاسئلة التالية :

- ماهو الهدف الذي ينبغي تحقيقه او ما هي المشكلة التي يجب التغلب عليها ؟

مثال : مقارنة النتائج ، مقارنة الكفاءة الانتاجية ، مقارنة الطرق الانتاجية وغير ذلك .

- ماهو المستوى او ما هو عدد مجموعات العمل التي ينبغي مقارنتها ؟

مثال : مقارنة مجموعات العمل ، مقارنة الاقسام الانتاجية ، مقارنة المزارع الانتاجية .

- ماهو مقياس الانتاجية الذي يمكن استخدامه ؟

مثال : المحقق مع المخطط ، مقارنة القيم المحققة ، مقارنة افضل القيم ... الخ .

- ماهي الفترة الزمنية التي يجب مقارنتها ؟

مثال : مقارنة فترات زمنية قصيرة الاجل ، مقارنة فترات

زمنية متوسطة الاجل ، مقارنة فترات زمنية طويلة الاجل .

الاسئلة السابقة يجب الاجابة عليها محتمة ، حيث نستنتج منها اهم
المؤشرات التي تختار لمقارنة الانتاجية .
٨-٣-٢ اشكال مقارنة الانتاجيات :
هناك شكلين لمقارنة الانتاجيات :

١ - مقارنة مستوى الانتاجية :

احد اهم مقارنات مستوى الانتاجية هو مقارنة المخطط مع
المحقق ، لان هذه المقارنة تمكننا من الوصول الى حتميات مباشرة
تفيد في تنفيذ الوظائف المختلفة للاقتصاد القومي .

مقارنة مستوى الانتاجية يمكن الاعتماد عليه في مقارنة
فترات زمنية مختلفة ولفترات زمنية مخططة . على الاغلب تقارن
الفترات الزمنية الممتدة لشهر او (٤) أشهر او سنة .

فعالية مقارنة المخطط والمحقق تتعلق بشكل اساسي بواقعية تخطيط
الاهداف التي يمكن مقارنتها .

فيما يلي مثال على مقارنة المخطط والمحقق في احد المشاريع
الزراعية .

المؤشر	وحدة القياس	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ %	الانحراف	
					المطلق وحدة حبوب	النسبي %
الانتاج الاجمالي	وحدة حبوب/ها	٥٣	٤٠٢	١٠٢٣	١٢+	٢٣

هناك شكل اخر لمقارنة مستوى الانتاجية وهو مقارنة العديد من
المشاريع الانتاجية ضمن المزرعة الواحدة .

مثال ذلك مقارنة عدد من المجموعات الانتاجية ، هذا الشكل من المقارنة موضح في المثال التالي :

وحدة مجموع الانتاج ١ مجموع الانتاج ٢ مجموع الانتاج ٣
المؤشر القياس الخطة المنفذ الخطة المنفذ الخطة المنفذ

٢ - مقارنة تطور الانتاجية :

عن طريق هذا النوع من المقارنة يمكن التوصل الى استنتاج بعض المعلومات المتعلقة بتطور الانتاجية المحقق (مثال : نسبة الربعية) .

لمقارنة تطور الانتاجية لفترات زمنية قصيرة الاجل ، تقارن القيم المحققة لنفس الفترات الزمنية (شهر ، أربع أشهر) ولسنوات مختلفة وذلك من عام لآخر .

مقارنة تطور الانتاجية لفترات زمنية طويلة الاجل تمتلك اهمية كبيرة لانها تشكل القاعدة للحسابات المتوقعة في اطار التخطيط المتوسط والطويل الاجل .



٧-٤-١ التكاليف الزراعية

التكاليف الزراعية هي عبارة عن التكاليف النقدية والعينية او التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي ينفقها مالك المزرعة على المشاريع الانتاحية النباتية والحيوانية في المزرعة (تكاليف العملية الانتاحية بكاملها) .

والتكاليف الزراعية تنقسم الى قسمين :

(١) التكاليف الزراعية المباشرة :

- قيمة فلاحه الارض
- قيمة البذار (لاعادة تجديد العملية الانتاحية)
- قيمة الزراعة (نشر البذار)
- قيمة العناية ورعاية المحصول (الاسمدة ، المبيدات ، التعشيب ، التفريد ... الخ) .

- تكاليف حصاد المحصول
- نفقات نقل المحصول ضمن المزرعة والى خارجها
- تكاليف تخزين المحصول
- تكاليف التفريغ والتحميل
- النفقات المدفوعة كأجور ومكافآت
- الاضافات على الاجور والمكافآت

(٢) التكاليف الزراعية غير المباشرة

التكاليف الزراعية غير المباشرة تشمل البنود التالية :

- تكاليف الاهتلاك من المباني والمنشآت والالات (اهتلاك الرصيد الانتاحي الثابت) .
- تكاليف الفقد من المحصول

٢ - تكاليف الفقد من الحيوانات (النفوق)

التكاليف الزراعية تدرس بهدف معرفة الكمية التي اذا انتجها المنتج اعطته اكر ربح ممكن ، ويتمثل هذا الفرق عادة بالمعادلة التالية :

$$\text{الايردات} - \text{التكاليف} = \text{الربح}$$

أنواع التكاليف الزراعية :

هناك الانواع التالية من التكاليف الزراعية :

١ - التكاليف الثابتة :

التكاليف الثابتة هي التكاليف التي لا تتغير سواء كانت كمية الانتاج كبيرة او قليلة . من اهم الامثلة على التكاليف الثابتة التالي :

ايجاد المباني - تكاليف الاهتلاك من المباني والمنشآت والالات - رواتب واحور الموظفين والعاملين في المزرعة .

يمكن حساب متوسط التكاليف الثابتة لكل وحدة منتجة كما يلي :

$$\frac{\text{اجمالي التكاليف الكلية الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = \text{متوسط التكاليف الثابتة لكل وحدة منتجة}$$

٢ - التكاليف المتغيرة :

التكاليف المتغيرة هي التكاليف التي تتغير بتغير كمية الانتاج خلال فترة انتاجية معينة فزيادة انتاج البقرة من الحليب يتطلب كمية الاعلاف المقدمة ، وزيادة الاجور وثمان المواد الاولية .

يمكن حساب متوسط التكاليف المتغيرة لكل وحدة منتجة كما يلي :

$$\frac{\text{اجمالي التكاليف الكلية المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = \text{متوسط التكاليف المتغيرة لكل وحدة منتجة}$$

٣ - التكاليف الكلية :

التكاليف المتغيرة هي مجموع التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف والتكاليف الكلية المتغيرة .

يمكن حساب متوسط التكاليف الكلية لكل وحدة منتجة كما يلي :

$$\frac{\text{اجمالي التكاليف الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = \text{متوسط التكاليف الكلية لكل وحدة منتجة}$$

٤ - التكاليف الحدية :

التكاليف الحدية هي عبارة عن الزيادة في التكاليف الكلية نتيجة اضافة الوحدة الاخيرة من المنتج . ان المنتج يتوقف عن انتاج سلعته او محصوله عند النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الحدية مع الايرادات الحدية .

والايرادات الحدية تعرف بأنها عبارة عن الزيادة في الايرادات الكلية نتيجة انتاج الوحدة الاخيرة من المنتج .

يمكن حساب التكاليف الحدية كما يلي :

الزيادة في التكاليف الكلية

التكاليف الحدية = $\frac{\text{الزيادة في التكاليف الكلية}}{\text{الزيادة في الوحدات المنتجة}}$

من الجدير بالذكر ان نشير الى ان ترتيب او تصنيف التكاليف الزراعية من الناحية الحسابية كما تظهر في سجلات المزرعة المنظمة والتي تمسك سجلات مضبوطة .

فتكاليف الانتاج الرئيسية في المزرعة توزع على نواحي النشاطات المختلفة - المباشرة وغير المباشرة - وتظهر قائمة التكاليف في الزراعة على النحو التالي :

(١) مواد اولية مباشرة :

الكلفة

- بذور
- اسمدة
- مواد اولية للمكافحة

.....

(٢) الاجور الزراعية المباشرة :

- اجور العمال
- اجور اصحاب المزرعة

.....

(٣) مصروفات اضافية حتى تتم

عملية الحصاد

.....

.....

.....

التكلفة الزراعية

(٤) مصروفات زراعية بعد الحصاد

- اجور عمال
- مصروفات اخرى

.....

.....

تكلفة المحصول

موقعها التنافسي تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المناسبة التي تحسن من موقعها التنافسي في الاسواق التي تتعامل معها .

٧-٤-٣- الايرادات الزراعية :

(١) مفهوم الايرادات وعناصرها :

الإيرادات الزراعية هي مجموع القيم الصافية للمحاصيل الزراعية والخدمات التي يساهم بها القطاع الزراعي والمنتحة من قبل السكان الريفيين خلال سنة .

وتتألف المحاصيل الزراعية من المنتجات النباتية (الشتوية والصيفية والخضار والفواكه) والحيوانات ومنتحاتها .

ونقصد بالإيرادات المزرعية دائما تلك الإيرادات النقدية والعينية والتي تشمل :

- ١ - قيمة مبيعات الانتاج النباتي والحيواني في المزرعة
- ٢ - قيمة ما توجره المزرعة من آلات واجهزة وخبرات وغيرها
- ٣ - قيمة ما تبقر، من موارد الانتاج في المزرعة

الإيرادات النقدية فهي عبارة عن كمية النقود التي تحصل عليها المزرعة نتيجة لبيع المنتجات النباتية او الحيوانية وجميع الواردات النقدية الاخرى .

بشكل عام يمكن تقسيم واردات المزرعة الانتاحية الى بنديين اساسيين :

أ - رأس المال :

يتكون رأس المال من مصادر التمويل الذاتية والخارجية ومن القروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل التي يمكن الحصول عليها نتيجة

اصدار سندات او من مصادر مقرضة مثل المصارف والمؤسسات المالية . رأس المال يوظف في تغطية نفقات تأسيس المزرعة الانتاجية وتشغيلها .

ويقسم رأس المال الى نوعين :

- رأس المال الثابت
- رأس المال المتغير .

ب - الايرادات المتكونة بعد التأسيس :

وتتكون من التوسع في حجم رأس المال الناتج عن زيادة مشاركة المساهمين ، ومن القروض الجديدة ، ومن المبيعات النقدية التي تعتبر اهم مصدر دائم للايرادات ، ومن تحصيل الديون والذمم المستحقة . ومن مصادر اخرى كبيع جزء من الاصول الثابتة نتيجة تقادمها ، ومن الايجارات او المساهمة في مزارع انتاجية اخرى . ومن فوائد الحسابات المصرفية ، ومن تأجير بعض موحودات أو حقوق المزرعة الانتاجية وغير ذلك .

(٢) حساب الايرادات الزراعية :

آ - الايراد الكلي :

الاييراد الكلي يمثل القيمة النقدية لجميع منتحات المزرعة بالاضافة الى القدرات الادارية للجهاز الفني الموحود في المزرعة .

ويتألف الايراد الكلي من البيانات التالية :

١ - قيمة مبيعات فروع الانتاج النباتي والحيواني والفروع الانتاجية الاخرى .

٢ - قيمة الخبرات المقدمة من المزرعة الى المزارع الاخرى .

٣ - قيمة ما يخص من المنتجات النباتية والحيوانية
للاستهلاك من قبل العمال في المزرعة .

٤ - قيمة التغييرات التي تحصل في قيمة المنتجات النباتية
والحيوانية نتيجة تخزينها .

٥ - قيمة المنتجات التي تستخدم في إعادة تحديد العملية
الانتاجية .

ويعبر عن الانتاج الكلي لكل فرع انتاجي على حدى وللمزرعة
بشكل عام .

مثال على حساب الايراد الكلي في احدى مزارع الانتاج النباتي :

مزرعة للانتاج النباتي ، المساحة المزروعة فيها تبلغ ١٠٠ هكتار
وهذه المساحة موزعة كما يلي :

نوع المحصول	المساحة المزروعة (هكتار)	الايراد ل/س/ها	الايراد الكلي (ل س)
حبوب	٥٠	١٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
بطاطا	١٠	٢٦٠٠	٢٦ ٠٠٠
شوندر سكري	١٠	٣٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
خضار	٥	٩٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
أعلاف	٢٥	٨٠٠	٢٠ ٠٠٠
المجموع	١٠٠	-	١٧١ ٠٠٠

من خلال المثال السابق نلاحظ ان الايراد الكلي للهكتار في هذه
المزارع يبلغ (١٧١٠ ل/س بنفس الطريقة السابقة بحسب الايراد الكلي
لانتاج الحيواني ولكل حيوان على حدى .

ب - الايراد الاحمالي :

الاييراد الاحمالي يمثّل الايراد الكلي مطروحا منه قيمة المنتجات التي تستخدم في تحديد العملية الانتاجية .

يعتمد على الايراد الاحمالي لمعرفة نسبة تطور الايراد الاجمالي في المزرعة الانتاجية وذلك من خلال المعادلة التالية :

نسبة تطور الايراد الاحمالي في المزرعة الانتاجية =

$$\frac{\text{الايراد الاحمالي للسنة الحالية} - \text{الايراد الاحمالي للسنة الماضية}}{100 \times \text{الايراد الاحمالي للسنة الحالية}}$$

مثال :

إذا كان الايراد الاحمالي للسنة الحالية في مزرعة للانتاج النباتي (١٥٥) مليون ل.س والايراد الاجمالي للسنة الماضية (١٥٠) مليون ل.س ، فما هي نسبة تطور الايراد الاحمالي لهذه المزرعة .

نسبة تطور الايراد الاحمالي في المزرعة الانتاجية =

$$\frac{155 - 150}{150} \times 100 = 3.33\%$$

ج - ايراد الانتاج السلعي :

ايراد الانتاج السلعي يشمل :

قيمة مبيعات المنتجات لفروع الانتاج النباتي والحيواني

والجانبية .

+ قيمة المنتجات المقدمة للعمال

+ قيمة التغيرات التي قد تحصل في منتجات الفروع السابقة

= ايراد الانتاج السلعي .

٧-م تخطيط الدخل الزراعي واستخداماته :

الدخل الزراعي هو دخل المزرعة الناتج من طرح تكاليف المزرعة السنوية من إيراداتها السنوية (الدخل الكلي) •

أنواع الدخل الزراعي :

هناك أنواع مختلفة من الدخول الزراعية سوف نستعرض أهمها :

١ - دخل المزرعة الكلي :

هذا الدخل يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

دخل المزرعة الكلي = مجموع الإيرادات الزراعية - التكاليف الكلية

٢ - دخل المزرعة الصافي :

هذا الدخل يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

دخل المزرعة الصافي = دخل المزرعة الكلي - الأجر المقدر للإدارة

مثال :

إذا كانت لدينا مزرعة مساحتها ١٠٠٠ هكتار. وقد اشترت هي وما عليها من مباني وآلات وملحقات ثابتة بمبلغ مقداره (٢٠) مليون ل.س ، وبعد تدقيق سجلات الإيرادات والتكاليف للمزرعة خلال عام ١٩٩٢ ظهر ما يلي :

ايرادات المزرعة (ل.س)	(ل.س)
- ثمن المحاصيل	١٥٠ ٠٠٠
- ثمن المنتجات الحيوانية	٥٠ ٠٠٠
- ايجار قسم من المزرعة	١٠٠ ٠٠٠
- قيمة الزيادة في عدد الحيوانات خلال عام	١٥٠ ٠٠٠
مجموع الإيراد الكلي	٤٥٠ ٠٠٠

تكاليف المزرعة

(ل . س)

٢٠ ٠٠٠	ثمن العلف
١٥٧ ٠٠٠	اجور العمال
١٠ ٠٠٠	ثمن ادوية
٢٠ ٠٠٠	ثمن بذار
١٧ ٠٠٠	استهلاك المباني والالات
٢٥ ٠٠٠	ترميم المباني وتطليح الات
٣٠ ٠٠٠	ضرائب
١٢٠ ٠٠٠	نفقات اخرى
٣٩٩ ٠٠٠	مجموع التكاليف

من الارقام السابقة نتوصل الى ان دخل المزرعة الكلي يساوي :

$$٤٥٠ ٠٠٠ - ٣٩٩ ٠٠٠ = ٥١ ٠٠٠ \text{ ل.س}$$

دخل المزرعة الصافي اذا علمنا ان الدخل المقدر للادارة هو (٣٠٠٠) ل.س يساوي ٥١ ٠٠٠ - ٣ ٠٠٠ = ٤٨ ٠٠٠ ل.س

٣ - دخل العمل الزراعي :

وهو المبلغ الذي يعود الى المزارع مقابل احترافه العمل الزراعي وادارة المزرعة ، وهو المبلغ الباقي بعد تسديد جميع التكاليف الزراعية ومن ضمنها فائدة رأس المال .

دخل العمل الزراعي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{دخل العمل الزراعي} = \text{الدخل الكلي للمزرعة} + \text{الفائدة على رأس المال}$$

في حالة الاقتراض فانه يتوجب دفع فائدة على رأس المال فيكون دخل العمل الزراعي :

دخل العمل الزراعي = الدخل الكلي للمزرعة - الفائدة على رأس المال المقترض

٤ - دخل العامل الزراعي :

دخل العامل الزراعي هو دخل اي عامل زراعي في المزرعة وهو عبارة عن مقدار الاخر المحدد بموجب عقد مع مدير المزرعة يتم بموجبه دفع الاخر بشكل عيني او نقدي حسب الاتفاق بين الطرفين.

٥ - دخل العائلة الزراعية :

هو دخل رب العائلة اضافة الى دخل افراد اسرته العاملين في المزرعة او خارجها يمكن الحصول على دخل العائلة الزراعية باضافة اجر تقديري للعمل الذي قام به افراد عائلة المزارع الى مقدار مكسب العمل الزراعي .

٦ - الدخل النقدي :

الدخل النقدي هو كمية المبالغ النقدية التي يحصل عليها المزارع من مزرعته . هناك قسما من ايراد المزرعة يبقى بصورة عينية (لاعادة تحديد العملية الانتاجية في المستقبل) .

يمكن حساب الدخل النقدي من خلال المعادلة التالية :

الدخل النقدي = الايرادات النقدية - المصروفات النقدية

٧-٦- تخطيط الاسعار :

يعتبر السعر احد اهم مكونات تخطيط الايرادات ، اذ يتوقف عليه عملية تغطية كامل النفقات وتحقيق الهدف الحواري للمزرعة الانتاجية .

والسعر بصفته متغير داخلي وخارجي في الوقت نفسه يتأثر بالعديد من العوامل أهمها :

- ١ - الاهداف التي تسعى المزرعة الانتاجية الى تحقيقها .
- ٢ - طريقة واسلوب الانتاج المتبعة في المزرعة .
- ٣ - تكاليف الانتاج الزراعي .
- ٤ - التشريعات والقوانين المعمول بها في المجتمع .
- ٥ - حركة العرض والطلب وغيرها من العوامل .

والسعر يجب ان يغطي التكاليف الانتاجية ويحقق فائضا او ربحا يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي والموارد المادية والبشرية المستخدمة .

هناك العديد من الطرق المتبعة في تحديد الاسعار منها :

- ١ - تحديد السعر بناء على معدل مسبق للربح :

يتحدد السعر وفق هذه الطريقة بعد اضافة معدل ربح معين لعناصر التكاليف في هذه الحالة يحسب السعر وفقا للاساليب التالية :

- آ - تحديد السعر وفقا لمتوسط التكاليف الاجمالية للوحدة المنتجة :

$$\text{السعر} = \text{متوسط التكلفة الاجمالية للوحدة المنتجة} \times (1 + \text{معدل الربح})$$

- ب - تحديد السعر وفقا لمتوسط التكلفة الاجمالية ولنسبة ربح محددة من احد عناصر التكلفة .

قد يحدد السعر بناءً على متوسط التكلفة الاحتمالية للوحدة المنتجة مضافاً اليها الربح محسوباً على أساس نسبة معينة من عنصر أو حملية عناصر محددة من هذه التكلفة كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{السعر} &= \text{متوسط التكلفة للوحدة المنتجة} + (\text{الاجور} \times \text{نسبة الربح}) \\ \text{السعر} &= \text{متوسط التكلفة للوحدة المنتجة} + (\text{المواد الاولية المصروفة} \times \text{نسبة الربح}) \\ \text{السعر} &= \text{متوسط التكلفة للوحدة المنتجة} + (\text{التكلفة المتغيرة} \times \text{نسبة الربح}) \end{aligned}$$

٢ - تحديد السعر وفقاً لعائد الاستثمار :

يمكن ان يحدد السعر وفق هذه الطريقة بالشكل الذي يحقق تنفيذ عائد الاستثمار المخطط وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{سعر المبيع} = \frac{\text{التكاليف الاحتمالية للمنتوج} + (\text{حجم الاستثمار} \times \text{معدل عائد الاستثمار})}{\text{حجم المبيعات}}$$

+++++